المقـــــدمـــــــــة

وتشمل:

أولا: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد

تُمثل حوكمة الشركات أحدي الموضوعات الهامة التي حُظيت بقدر كبير من الاهتمام لدي معظم المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وذلك بسبب حالات الفشل المالي والإداري التي تعرضت لها العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء، في العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينات من القرن العشرين، وما شهده الاقتصاد الأمريكي من أزمة مالية حادة في عام 2008م، والتي طالت آثارها السلبية أغلب أسواق المال علي مستوي العالم بأسره.

إن زيادة الاهتمام بمفهوم الحوكمة يرجع إلي العديد من العوامل لعل أبرزها وجود خلل في آليات الرقابة والمتابعة سواء كان علي مستوي الشركات أو أسواق رأس المال، مما أدى إلى فقدان المستثمرين الثقة في التقارير المالية المنشورة لتلك الشركات، كذلك أدي انفصال الإدارة عن الملكية في الشركات إلى انتشار شركات الأموال التي تدافعت صوب أسواق المال للحصول على التمويل من مصادر أقل تكلفة، وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير الأسواق المالية وزيادة انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، أيضاً اتجهت بعض الدول ومنها السودان إلي تنفيذ برامج خصخصة شركات القطاع العام وتحويلها إلي شركات مساهمة تتداول أسهمها في سوق المال، مما أدي إلي ارتباط الخصخصة بقضايا حوكمة الشركات، حيث تكون الاستثمارات المبنية علي الأسواق المالية في هذه الدول أكثر أهمية من ذي قبل من خلال دعمها بنظام فعال للحوكمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

نتيجة لذلك، جاءت مطالبة العديد من الدول والمؤسسات المالية بوضع مجموعة من القواعد والمبادئ الأخلاقية والمهنية التي تحكم وتنظم العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالشركة أطلق عليها حوكمة الشركات، لاستعادة ثقة مستخدمي التقارير المالية ممثلين في كافة الأطراف ذات المصلحة في الشركة حول مدي دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب الشركات وبالتالي الاعتماد عليها من جانب المتعاملين في اتخاذ القرارات الاستثمارية في السوق، وخاصة أن كفاءة السوق المالي ترتبط بالمعلومات المتاحة والملائمة لتسعير الأوراق المالية، وتشمل هذه المعلومات كل ما هو مرتبط بالأوراق المالية كالتقارير المالية التي تنشرها الشركات، وكافة المعلومات التي تعكس الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخل الدولة، كما تأتي أهمية تطوير سوق الأوراق المالية في ضوء تعاظم الاهتمام الدولي بمبادئ الحوكمة واعتبارها أحد أهم الآليات التي تقيس مدي انتظام وكفاءة السوق المالي وبالتالي تعزيزه وزيادة جاذبية الأوراق المالية المتداولة فيه.

تُؤدي حوكمة الشركات دوراً هاماً في هذا المجال وذلك من خلال ترشيد ممارسات المديرين ومجالس إدارات الشركات، وترشيد ممارسات المحاسبين الماليين بالشركات والمراجعين القانونيين وما يقوموا به من أعمال لإظهار المراكز المالية ونتائج الأعمال للشركات، وكذلك ممارسات المستثمرين وما قاموا به من تأثير على قرارات الاستثمار داخل الشركة، ويؤدي ذلك في النهاية إلى تحقيق الحوكمة لأهدافها والتي تتمثل في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتحقيق النمو المالي وتدعيم الكفاءة والنزاهة في سوق الأوراق المالية.

مشكلة الدراسة

إهتزت معظم أسواق المال في أعقاب انهيار عدد كبير من الشركات العالمية العملاقة، ولم تقتصر تبعات تلك الانهيارات فقط علي الخسائر المادية الفادحة التي تكبدها المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وإنما امتدت تلك التبعات لتصبح أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات.

إزاء ذلك، أُثير جدل كبير في الأدب المحاسبي وما زال فيما يتعلق بممارسة منظمات الأعمال تطبيق حوكمة الشركات، وقد أُجريت العديد من الدراسات حول موضوع حوكمة الشركات في بيئات مختلفة، وبالرغم من ذلك يوجد نقص في الأدبيات التي تناولت العلاقة التأثيرية بين حوكمة الشركات وسوق الأوراق المالية بصفة عامة وفي البيئة السودانية بصفة خاصة لم تحظ بالقدر الكاف من الاهتمام (محمد 2008م، سالم 2009م، خالد 2010م، معتز 2011م، النور 2011م). وقد فحصت الدراسات السابقة هذه العلاقة من زوايا ورؤى مختلفة، إلا أنها لم تقدم نتائج متسقة وموحدة حول طبيعة هذه العلاقة، حيث أظهرت تلك الدراسات وجود علاقات بين نظم حوكمة الشركات وسوق الأوراق المالية، ولكنها في ذات الوقت أكدت علي أن تلك العلاقات لم تكن معنوية في بعض البيئات (Charlie and David 2001, Charlie 2005, Chung-Cheng 2007, Bita 2008, Lue and Peter 2011).

تأسيساً علي ما تقدم تنحصر مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما مدي التزام الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق قاعدة الإفصاح العادل من منظور حوكمة الشركات؟
2. ما هو مدي تطبيق حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟
3. هل تقوم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق المراجعة الداخلية لتفعيل حوكمة الشركات؟
4. إلي أي مدي تقوم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتفعيل لجنة المراجعة بما يعزز حوكمة الشركات؟
5. ما مدي تطبيق الدور الرقابي والاستشاري للمراجعة الخارجية في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بما يعزز حوكمة الشركات؟
6. إلي أي مدي تقوم مجالس الإدارة في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بمسئولياتها وفقا لمتطلبات حوكمة الشركات؟
7. هل يوجد تأثير لتطبيق الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لقواعد وآليات حوكمة الشركات علي كفاءة السوق؟

أهداف الدراسة

تسعي الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:

1. دراسة الإطار الفكري لحوكمة الشركات من حيث تحديد مفهومها، وأهميتها، ومحدداتها، ومبادئها وآليات تفعيلها، وعرض النماذج والتجارب الدولية لتطبيقها.

2. التعرف على طبيعة سوق الأوراق المالية الكفء وعلاقته بالمعلومات والممارسات المحاسبية الخاطئة.
3. بيان دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة وأثرها علي سوق الأوراق المالية.
4. اقتراح إطار لقواعد حوكمة الشركات يمكن تطبيقه علي الشركات المساهمة السودانية لتحسين أداء تلك الشركات وزيادة كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية.
5. التعرف علي مستوي تطبيق الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لقواعد وآليات حوكمة الشركات.
6. بناء نموذج كمي للعلاقة بين قواعد وآليات حوكمة الشركات وكفاءة سوق الأوراق المالية، واختبار تلك العلاقة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من الآتي:

1. الأهمية العلمية

أ. حاز موضوع حوكمة الشركات باهتمام الباحثين والمنظمات العالمية، والتي نادت بإعداد الدراسات حول ممارسات الحوكمة في الدول والعمل علي تطويرها وفقاً لظروف كل دولة.

ب. الإثراء العلمي الذي يمكن أن تضيفه للمكتبة الأكاديمية نظراً لقلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وكفاءة الأسواق المالية خاصة علي المستوي المحلي.

ج. تناول الأسواق المالية علي اعتبار الدور الكبير الذي تلعبه بصفة عامة في اقتصاديات الدول، حيث يتم حشد الموارد المالية لتمويل الشركات المساهمة والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

2. الأهمية العملية

أ. أن تطبيق حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السودانية لها انعكاسات مهمة علي مخرجات مهنة المحاسبة والمتمثلة في توفير معلومات ذات موثوقية وشفافية عالية، وهذا يؤثر ايجابيا علي أداء سوق الخرطوم الأوراق المالية.

ب. هناك حاجة إلي تطوير سوق للأوراق المالية السوداني لجذب الاستثمارات الأجنبية وما يترتب عليه من تخفيض تكلفة تلك الاستثمارات، ولن يتم ذلك إلا من خلال التطبيق الجيد لمفهوم حوكمة الشركات.

ج. من المؤمل أن تُثمر نتائج هذه الدراسة في تقديم توصيات تُعزز تطبيق الحوكمة بالشركات المساهمة السودانية حتى تمارس دورها كصمام أمان للشركات السودانية من خطر الأزمات والانهيارات المالية.

فرضيات الدراسة

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولي: تطبيق شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية للإفصاح عن المعلومات وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات يؤثر علي كفاءة السوق.

الفرضية الثانية: تطبيق حقوق المساهمين بالشركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية يؤثر علي كفاءة السوق.

الفرضية الثالثة: التزام شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق حقوق أصحاب المصالح يؤثر علي كفاءة السوق.

الفرضية الرابعة: التزام شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمتطلبات حوكمة الشركات يؤثر علي كفاءة السوق.

الفرضية الخامسة: قيام شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق المراجعة الخارجية وفقاً لمتطلبات حوكمة الشركات يؤثر علي كفاءة السوق.

الفرضية السادسة: تفعيل لجنة المراجعة بالشركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية يؤثر علي كفاءة السوق.

الفرضية السابعة: قيام مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بمسئولياتها طبقاً لمتطلبات حوكمة الشركات يؤثر علي كفاءة السوق.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة علي **المنهج التاريخي** لاستعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة. **والمنهج الاستنباطي** لتحديد مشكلة الدراسة والمحاور الرئيسية المرتبطة بها (العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع) وإعداد الإطار النظري للدراسة من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من أدبيات الدراسة. **والمنهج الوصفي التحليلي** لتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية. **المنهج الايجابي** من خلال استقراء واقع تطبيق الحوكمة بالشركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، ودراسة الأسباب المحتملة لتأثير ذلك التطبيق إن وجد علي كفاءة السوق.

مصادر بيانات الدراسة

تم جمع بيانات الدراسة من المصادر التالية:

1. **المصادر الثانوية**

تم جمع البيانات الثانوية للدراسة من الكتب، الدوريات، الرسائل الجامعية، النشرات، والتقارير السنوية لسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال فترة الدراسة.

2. **المصادر الأولية**

تم جمع البيانات الأولية باستخدام استبانه لقياس المتغيرات المستقلة وُزعت على الأطراف الرئيسة للحوكمة بالشركات السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية والمهتمين بالمجال.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1. تقتصر الدراسة على شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
2. تختبر الدراسة بعض قواعد وآليات حوكمة الشركات المساهمة القابلة للقياس ولا تتناول كل القواعد والآليات التي اقترحتها النظام المحاسبي والمالي.
3. تركز الدراسة علي كفاءة السوق من واقع التقارير السنوية لسوق الخرطوم للأوراق المالية، ولا تتطرق للأداء المالي للشركات المدرجة في السوق.

هيكلية الدراسة

تضمنت الدراسة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، المقدمة وشملت الإطار المنهجي والدراسات السابقة. **الفصل الأول بعنوان الإطار الفكري لحوكمة الشركات،** وعُرض من خلال **المبحث الأول** مفهوم وأهمية حوكمة الشركات ومحدداتها، **المبحث الثاني** مبادئ وآليات حوكمة الشركات، **المبحث الثالث** النماذج والتجارب الدولية في حوكمة الشركات. أما **الفصل الثاني بعنوان سوق الأوراق المالية الكفء وعلاقته بالمعلومات والممارسات المحاسبية الخاطئة،** وعُرض من خلال **المبحث الأول** طبيعة سوق الأوراق المالية الكفء، **المبحث الثاني** سوق الأوراق المالية الكفء وعلاقته بالمعلومات المحاسبية، **المبحث الثالث** سوق الأوراق المالية الكفء وأثر الممارسات المحاسبية الخاطئة عليه. و**الفصل الثالث بعنوان الدور الحوكمي للتقارير المالية المنشورة وأثرها علي كفاءة سوق الأوراق المالية،** وعُرض من خلال **المبحث الأول** مفهوم الدور المحاسبي للوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات، **المبحث الثاني** أثر حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية المنشورة في سوق الأوراق المالية، **المبحث الثالث** إطار مقترح لقواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. أما **الفصل الرابع فتمثل في الدراسة الميدانية** وعُرض من خلال **المبحث الأول** إجراءات الدراسة الميدانية، **المبحث الثاني** تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وتضمنت الخاتمة النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة

1. دراسة Bushman, R., and et al., 2000 (حساسية نظم حوكمة الشركات تجاه التوقيت المناسب للإيرادات المحاسبية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في الضعف النسبي للشركات التي تكون أرقامها المحاسبية الراهنة غير قادرة علي التحكم في الآثار الناتجة عن نشاطاتها الراهنة علي قيمة أسهمها. هدفت الدراسة إلي التحقق من الكيفية التي تؤدي إلي اختلاف هياكل حوكمة الشركات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها هيكل أو بنية مجلس الإدارة وأنماط أو أشكال ملكية الأسهم العادية واتفاقيات المكافآت، عن خصائص المعلومات الخاصة التي تنتجها نظم المحاسبة المالية التي تطبقها. اهتمت الدراسة بالكشف والتعرف علي أسباب الاختلاف بين أنظمة الحوكمة والتوقيت المناسب للإيرادات. استخدمت الدراسة معامل الانحدار لحساب وقياس مصفوفة التوقيت المناسب للإيرادات. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، هناك علاقة عكسية بين التوقيت المناسب للمصفوفة وتكلفة آليات حوكمة الشركات بعد أن يتم مراقبة الخصائص الأخرى، نظم حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية هي دالة في التوقيت المناسب لمعلوماتها المحاسبية، يعتمد إدارة الأرباح في نظام حوكمة الشركات علي قدرة الأرباح الراهنة أو المتوقعة في السيطرة علي تأثيرات النشاطات الحالية للشركة. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية لأهميتها في تحديد القيمة العادلة للأسهم.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت علي نظم حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوضحت الخصائص اللازمة للمعلومات المحاسبية التي تنتجها الشركات في التأثير علي قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت ماهية ونشأة وتطور مفهوم حوكمة الشركات، كما تطرقت إلي مبررات الحاجة لتطبيق حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المحلية والدولية.

2. دراسة Bushman, R., and Smith, A., 2001 (المعلومات المحاسبية المالية وحوكمة الشركات)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة تشخيص وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها الشركات نتيجة الفصل أو التمييز بين مدراء الشركات والمستثمرين، وتسهيل عملية التدفق الفعال لرؤوس الأموال البشرية والمادية النادرة حتى يتم استغلال الفرص الاستثمارية. هدفت الدراسة إلي تحليل وتقييم البحوث والدراسات التي تناولت استخدام المعايير المحاسبية في سياسات التحفيز، بجانب عرض وتحليل الدراسات التي هدفت إلي دراسة تأثير المعلومات المحاسبية علي الأداء الاقتصادي وذلك من خلال دورها في عملية الحوكمة. ظهرت أهمية الدراسة من كونها تقدم براهين وأدلة جديدة عن الكيفية التي تؤثر بها المعلومات

([1]) http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=241939 (6/8/2009).
Bushman, R., and et al., **The Sensitivity of Corporate Governance System to Accounting Earnings**, (Working Paper, University of Chicago, 2000).

([2]) Bushman, R., and Smith , A.**, Financial Accounting Information and Corporate Governance,** (Journal of Accounting and Economics , Vol. 32, December, 2001), PP 237-333.

المحاسبية علي النمو والكفاءة الاقتصادية عند استخدامها ضمن آليات حوكمة الشركات، فضلاً عن قصور الدراسات التي تناولت تأثير المعلومات المحاسبية علي الأداء الاقتصادي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن الجزء الأكبر من بحوث الحوكمة تهتم بدور المعلومات المحاسبية في العقودات الخاصة بالتحفيز، ينحصر الدور المباشر للمعايير المحاسبية في تحديد المكافآت الخاصة بكبار التنفيذيين في الولايات المتحدة الأمريكية. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالبحوث التي تتناول حوكمة الشركات لأهميتها في فهم تأثير المعلومات المحاسبية، التوسع في البحوث التي تهتم بدور المعايير المحاسبية في خطط التحفيز الإداري.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت تأثير آليات حوكمة الشركات علي المعلومات المحاسبية، كذلك أولت الدراسة اهتماما بالبحوث التي تطرقت إلي حوكمة الشركات، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت خصائص وأهداف حوكمة الشركات ومقومات التطبيق الفعال لها، وتطرقت إلي أثر المعلومات المحاسبية علي أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.

3. دراسة أحمد أشرف عبد الحميد،2002م (الحوكمة والتقارير المالية للشركات المصرية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مستوى الحوكمة في السوق المالية المصرية، وجهود هيئة سوق المال المصرية لرفع مستوى الحوكمة، ومدى استجابة الشركات المصرية لتلك الجهود وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالسوق المالي المصري. هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم وأهداف ومبادئ ومقومات حوكمة الشركات، تحليل العلاقة المتبادلة بين المحاسبة وحوكمة الشركات، مراجعة جهود هيئة سوق المال لزيادة مستوى الشفافية ومدى استجابة الشركات لتلك الجهود وتحليل القوائم المالية للشركات المصرية لتحديد أثر الاهتمام بالحوكمة على جودة التقارير المالية المنشورة. برزت أهمية الدراسة من أن حوكمة الشركات تعتبر أحد المقومات اللازمة لأي سوق مال حتى يكون له القدرة على جذب الاستثمارات في ظل المنافسة الشديدة بين الأسواق العالمية لجذب رؤوس الأموال، بيان أهمية الدور المحاسبي في الحوكمة وتحديد تأثير حوكمة الشركات على قواعد وممارسات المحاسبة والمراجعة بمختلف الأسواق المالية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن المحاسبة تلعب دوراً هاماً في تفعيل آليات حوكمة شركات، أن ارتفاع مستوي الحوكمة علي مستوي السوق ينعكس علي أداء السوق، عدم إدراك الشركات العاملة في سوق المال المصري أو تجاهلها لأهمية رفع مستويات الشفافية وأثرها الايجابية علي حركة السوق، وتأثير حوكمة الشركات علي قواعد وممارسات المحاسبة. أوصت الدراسة بأن تسعي هيئة سوق المال إلى زيادة متطلبات الإفصاح إلى ما هو معمول به في الأسواق المتقدمة، وأن يعطي الباحثين قدر أكبر من الاهتمام لموضوع حوكمة الشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة اهتمت بتحليل التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق المال المصري لتحديد أثر الحوكمة عليها، وساهمت في الوقوف على جهود هيئة سوق المال لرفع مستوى

([1]) أحمد أشرف عبد الحميد، **الحوكمة والتقارير المالية المنشورة للشركات المصرية** (سوهاج: جامعة جنوب الوادي، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، ديسمبر، 2002م)، ص ص223-255.

الحوكمة، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت الإطار الفكري لحوكمة الشركات من حيث مفهومها وأهميتها ومحدداتها، وتعرضت إلي النماذج والتجارب الدولية لتطبيق حوكمة الشركات.

4. دراسة Estrin, S., 2002 (التنافس وحوكمة الشركات في الاقتصاد الانتقالي)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن العديد من السمات الرئيسية للمحاسبة المالية كالتكاليف التاريخية، ومصداقية المعايير، ومبدأ التحقق ومبدأ الحيطة والحذر كلها سمات تنتج عنها معلومات محاسبية تعرض المستثمرين للمخاطرة. هدفت الدراسة إلي قياس أدوات حوكمة الشركات في أسواق الأوراق المالية في الدول التي تمر باقتصاديات انتقالية. تكمن أهمية الدراسة من كونها تتناول العلاقة بين القطاع الخاص والدولة وكذلك التنافس في سوق الإنتاج. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن هناك فرقاً واضحاً في فعالية السياسات المتبعة وأثرها بين وسط أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة، أن الاختلاف يرجع إلى مواقف مختلفة جوهرياً نحو الإصلاح السياسي، وحاجة الحكومات الدول المستقلة في كسب الدعم السياسي من أجل الإصلاح ونتيجة لرغبة دول وسط أوروبا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. أوصت الدراسة بتقوية بيئة الأعمال من خلال نظام لحوكمة شركات فعالة ومؤثرة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت علي عناصر التنمية المؤسسية الحرجة في تعزيز أداء الشركات في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث تطرقت إلي إجراء مقارنة بين الأدلة التجريبية، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت دور لجنة المراجعة في إطار حوكمة الشركات لتعزيز استقلالية المراجع، كما تطرقت إلي النظم الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.

5. دراسة سميحة فوزي،2003م (تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم قواعد وأُسس تنظيم سوق الأوراق المالية في مصر يستند إلى القانون المدني الفرنسي الخاص بالشركات وأن الممارسات العملية للشركات ما زالت بعيدة عن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات. هدفت الدراسة إلى تقييم القوانين والقواعد التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية. برزت أهمية الدراسة في تقييم الإطار القانوني والمؤسسي لسوق المال في مصر. إتبعت الدراسة المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، شهد سوق المال في مصر تطوراً ملحوظاً في مجال إرساء قواعد حوكمة الشركات، توجد بعض القواعد التي تحتاج إلى مزيد من التعزيز كحماية حقوق الأقلية، الاهتمام بالإفصاح عن تفصيلات هيكل الملكية وتدعيم القدرة المؤسسية للهيئات الرقابية في مصر. أوصت الدراسة باستكمال الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات في مصر لضمان التطبيق السليم لمبادئها.

([1]) Estrin,S., **Competition and Corporate Governance in Transition,** (Journal of Economic Perspectives, American Economic Association, Vol. 16, No. 1 , Winter, 2002), PP 101-124.

([2]) سميحة فوزي، **تقييم حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية** (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، ابريل، 2003م).

يتضح للباحث أن هذه الدراسة اهتمت بتحليل القوانين المنظمة لسوق المال في مصر، وتقييم جوانبها المختلفة، وتقييم تطور قواعد حوكمة الشركات في مصر وفقاً لقواعد الحوكمة الدولية، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على كفاءة سوق الأوراق المالية، واهتمت بالتعرف مستوي التزام شركات المساهمة العامة بقواعد حوكمة الشركات.

6. دراسة عبد اللطيف محمد خليل،2003م (دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة معرفة الدور الذي يؤديه المحاسب الإداري في ظل الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المصرية. هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مدى تأثير الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على طبيعة ونطاق وظيفة المحاسب الإداري، وصياغة إطار متكامل للجوانب المختلفة المتعلقة بدور المحاسب الإداري في ظل حوكمة الشركات. ظهرت أهمية الدراسة من خلال المساهمة في تفعيل دور المحاسبين بشكل عام والمحاسب الإداري بشكل خاص في مواجهة المتغيرات المستحدثة في بيئة التطبيق المحاسبي. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها طبيعة ووظيفة المحاسب الإداري في ظل حوكمة الشركات تشمل توفير المعلومات إلى الأطراف الداخلية والخارجية، التقرير عن المعلومات المالية وتقديم الاستشارات إلى الإدارة والمراجعة الداخلية، وأن يكون موقع المحاسب الراداري في الهيكل التنظيمي للشركة بما يدعم قدرته علي الاتصال بجميع الأطراف داخلياً وخارجياً. أوصت الدراسة بالعمل علي نشر ثقافة حوكمة الشركات علي كافة الأطراف المرتبطة ببيئة الأعمال سواء كانت داخلية أو خارجية، تصميم إطار موحد لحوكمة الشركات، ووضع الآلية المناسبة لإلزام كافة الشركات بتطبيقها لتمثل مرجعاً يمكن بمقتضاه تقييم مدى التزام الشركات بتطبيق حوكمة الشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على تأثير الحوكمة على وظيفة المحاسب الإداري، وساهمت في وضع إطار لدور المحاسب الإداري في قواعد حوكمة الشركات، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، ووضعت إطار لقواعد حوكمة الشركات يمكن تطبيقه علي الشركات المساهمة السودانية.

7. دراسة عادل عبد الرحمن أحمد محمد،2003م (دراسة تحليلية تطبيقية لمفهوم حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقه في الشركات المساهمة العاملة في البيئة المصرية)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على انعكاسات وآثار الفضائح المالية التي تعرضت لها كبريات الشركات العالمية وأسأت إلى المحاسبين والمراجعين على مهنة المحاسبة والمراجعة بصفة عامة في جمهورية مصر العربية بصفة خاصة. هدفت الدراسة إلى التعرف على قضية انهيار بعض الشركات

([1]) عبد اللطيف محمد خليل، **دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات– دراسة تحليلية وميدانية** (الزقازيق: جامعة الزقازيق، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، 2003م)، ص ص353-393.

([2]) عادل عبد الرحمن أحمد محمد، **دراسة تحليلية تطبيقية لمفهوم حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقه في الشركات المساهمة العاملة في البيئة المصرية** (الزقازيق: جامعة الزقازيق، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثالث، 2003م)، ص ص51-76.

العالمية وانعكاساتها على الشركات المصرية ودراسة إمكانية تطبيق مفهوم حوكمة الشركات من الناحية النظرية والتطبيقية. برزت أهمية الدراسة باعتبارها تنبيه للمسئولين عن مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر والمسئولين عن الإشراف والرقابة في شركات المساهمة بقضية انهيار الشركات المساهمة العملاقة الأمريكية وما اتخذته معظم الدول من تدابير لمنع حدوث تلك الانهيارات. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يؤدي إلى تطوير العلاقات بين مجلس الإدارة، لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، المراجع الخارجي بالإضافة إلى الإدارة التنفيذية للعمل على تطوير معايير المحاسبة والمراجعة، أن وسائل تنفيذ حوكمة الشركات وتطويره يتلخص في تفعيل دور كل من المراجعة الخارجية، المراجعة الداخلية، وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة وفصل مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية. أوصت الدراسة بمراجعة قانون الشركات في جمهورية مصر حتى تتماشي مع الممارسات والأنظمة العالمية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت إمكانية تطبيق أسلوب حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية، وتطرقت إلي الفضائح المالية التي حدثت في بيئة الأعمال الأمريكية، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية، والوقوف علي مدي توافق القواعد المنظمة لسوق الخرطوم للأوراق المالية مع المبادئ الدولية لحوكمة الشركات.

8. دراسة عبيد بن سعد المطيري،2003م (تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى توافر الإجراءات الحاكمة للشركات في قطاع الأعمال السعودي بمقارنة الممارسات الموجودة في البيئة السعودية بالمبادئ الدولية الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. هدفت الدراسة إلى التعرف على الوضع الراهن لمفهوم الإجراءات الحاكمة للشركات في قطاع الأعمال السعودي ومقارنة الممارسات المطبقة في بيئة الأعمال السعودية بالمبادئ الدولية المتعلقة بالإجراءات الحاكمة للشركات. ظهرت أهمية الدراسة في تقديم تصورات وحلول لتعزيز الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية وحداثة موضوع حوكمة الشركات من الناحتين النظرية والتطبيقية. اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أنه لا يوجد نموذج أو دليل وحيد لأفضل الممارسات في مجال الإجراءات الحاكمة للشركات، أن مفهوم الإجراءات الحاكمة للشركات تتوفر في السعودية ضمن مجموعة الأنظمة والقوانين منها قانون الشركات السعودي وتعديلاته، ونظام المحاسبين القانونين وغيرها من الأنظمة. أوصت الدراسة بمراجعة القوانين ذات العلاقة بالشركات حتى تساير الممارسات والأنظمة العالمية للإجراءات الحاكمة والتكيف معها.

يتضح الباحث أن هذه الدراسة تناولت مفهوم الإجراءات الحاكمة للشركات من الناحيتين النظرية والتطبيقية، وساهمت في التعرف على الوضع الراهن للإجراءات الحاكمة في المملكة العربية السعودية،

([1]) عبيد بن سعد المطيري، **تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية** (الكويت: جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد العاشر، العدد الثالث، 2003م)، ص ص281-305.

وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت الإطار الفكري لأسواق الأوراق المالية وكفاءته، وبيان علاقة المعلومات المحاسبية بكفاءة هذه الأسواق وتأثير مبادئ حوكمة الشركات عليها.

9. دراسة عبد الناصر محمد سيد درويش،2003م (دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في قصور الشفافية والإفصاح بشأن الإجراءات الإدارية والمالية المتصلة بالشركة وعدم إتاحة الفرصة للمساهمين والمجتمع لمساءلة الإدارة. هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ودوافع تطبيقه، استعراض الجهود والتجارب الدولية في مجال حوكمة الشركات والتأكد من مدى توافر مبادئ حوكمة الشركات في قطاع الأعمال المصري. تكمن أهمية الدراسة في تقديم تصورات وحلول للكيفية التي يتم من خلالها تعزيز مبادئ حوكمة الشركات في مصر حتى تمارس دورها المنوط بها. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يدعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات للشركة، يحقق إتباع القواعد والمبادئ السليمة لحوكمة الشركات قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم والحفاظ على حقوقهم وخاصة حائزي أقلية الأسهم، أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الأسواق العالمية بشكل عام وفي الأسواق العربية ومصر بشكل خاص. أوصت الدراسة بتدعيم تطبيق الإجراءات التي تساعد علي الممارسات الجيدة في السوق المالية المصرية، وتركيز اهتمام إدارة سوق الأوراق المالية المصرية على تأهيل الأفراد لإدارة الشركات بالتعاون مع المعاهد والمؤسسات والمنظمات المحلية والخارجية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت دور الإفصاح المحاسبي في تطبيق حوكمة الشركات من خلال التعرض لأهمية الإفصاح ومتطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تطرقت إلي حوكمة الشركات من حيث مفهومها، الآليات، ووظائفها، وبيان أهمية تطبيق حوكمة الشركات في توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين.

10. دراسة Imhoff, J., and Eugene, A., 2003 (جودة المحاسبة،المراجعة وحوكمة الشركات)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف علي أثر حوكمة الشركات علي جودة مهنة المحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية. هدفت الدراسة إلي الوقوف علي التطور التاريخي لمهنة المحاسبة والمراجعة وعلاقتها بحوكمة الشركات. تكمن أهمية الدراسة من دورها في اقتراح بعض الحلول لعلاج أسباب القصور في التقارير المالية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي

([1]) عبد الناصر محمد سيد درويش، **دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات** (القاهرة: جامعة القاهرة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، يوليو، 2003م)، ص ص419-469.

([2]) Imhoff, J., and Eugene, A., **Accounting Quality, Auditing and Corporate Governance,** (Journal of Auditing Practice and Theory, Vol. 22, No. 1, January, 2003), PP 343-366.

نتائج منها، تطبيق آليات حوكمة الشركات يوفر قدراً معقولاً من الطمأنينة للمستثمرين ومتخذي القرارات الاستثمارية اعتمادا علي التقارير المالية التي أُعدت وفقاً لآليات حوكمة الشركات، ترتبط المحاسبة والمراجعة بالحوكمة ارتباطاً وثيقاً حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً في أو تأثراً بمبادئ الحوكمة، أن مبادئ الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع وبين جودة التقارير المالية. أوصت الدراسة بتطوير مبادئ المحاسبة الدولية المتعارف عليها وذلك لتحقيق شفافية اكبر في التقارير المالية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر تطبيق حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية وعملية المراجعة، حيث اقترحت بعض الآليات لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت نشأة وتطور حوكمة الشركات، كما تطرقت لدور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة.

11. دراسة هدية محمد الحشاش،2004م (دراسة تحليلية للأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات المصرية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن انفصال الإدارة عن الملكية في شركات المساهمة العامة أدي إلى تعارض بين أهداف الإدارة وأهداف المساهمين، وقد فشلت نظرية الوكالة في الحد من هذا التعارض، مما أدي إلى إعادة النظر في هياكل الحوكمة ونظم الحوافز. هدفت الدراسة إلي تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والمحاسبة المالية، وتقييم التشريعات المصرية المعمول بها حالياً لتحديد أوجه القصور الخاصة بحوكمة الشركات. برزت أهمية الدراسة من كون حوكمة الشركات تعتبر من الموضوعات الحيوية الهامة بسبب انفصال الإدارة عن الملكية، وتعد حوكمة الشركات آلية لدفع عجلة النمو في اقتصاد أي دولة و المستثمرين يسعون إلي الشركات التي تتمتع بهياكل حوكمة سليمة وجيدة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، مبادئ الحوكمة التي قامت بإعدادها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي نقطة الارتكاز التي يمكن أن تبدأ بها الدول النامية لإعداد نظم الحوكمة الخاصة بها، وجود نموذجين أساسين لحوكمة الشركات، إحداهما يركز علي حماية حقوق المساهمين وهو النظام الأنجلو– أمريكي، والآخر فيركز على حماية حقوق أصحاب المصالح من ذوي العلاقة بالشركة بما فيهم المساهمين وهو النظام الأوربي – الياباني، زيادة مستوي الإفصاح والشفافية والاهتمام باستقلالية المراجع الخارجي تؤدي إلى ارتفاع وتحسين حوكمة الشركات، وجود نظام جيد للحوكمة يؤدي إلى تحسين أداء الشركات، إطار نظام حوكمة الشركات في مصر يعمل بشكل مناسب على أساس أن مصر من الدول الناشئة التي بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادي. أوصت الدراسة بانسجام القانون الموحد للشركات في مصر مع القانون الجديد لسوق الأوراق المالية وقانون الإيداع والحفظ المركزي وأن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين حتى يستطيع المجلس أن يقوم بأداء مسئولياته بكفاءة.

([1]) هدية محمد الحشاش، **دراسة تحليلية للأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات المصرية** (المنصورة: جامعة المنصورة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، م 28، ع 3، 2004م)، ص ص108-143.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تعرضت لمفهوم حوكمة الشركات وعلاقتها بالإفصاح، وقارنت بين أشهر نظامين للحوكمة هما النظام الانجليزي الأمريكي والنظام الأوربي الياباني، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت أثر قواعد الحوكمة علي جودة المعلومات المحاسبية المنشورة وتنشيط كفاءة سوق الأوراق المالية، وقياس مدي إلتزام الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

12. دراسة Mohammad, S., and Shankaraiah , K., 2004 (حوكمة الشركات والمعايير المحاسبية في ماليزيا)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف علي مدي التطبيق السليم للمعايير المحاسبية في الشركات الماليزية باعتبارها من المواضيع ذات الصلة بنظم الحوكمة. هدفت الدراسة إلي التحقق من مدي التطبيق السليم للمعايير المحاسبية لأنها تؤدي إلي تحسين القدرة التنافسية للشركات. تكمن أهمية الدراسة من كونها محاولة لتبيان العلاقة بين التطبيق السليم لمعايير المحاسبة المالية والحوكمة. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي والمنهج الإحصائي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، غالبية الشركات التي تم اختبارها أكدت أهمية معايير المحاسبة لنظم الحوكمة، وجود معايير صارمة ومتسقة مع القوانين ذات الصلة يساعد علي التأكد من صحة وحيادية رؤية أصحاب الأعمال التجارية وجودة نظم الحوكمة. أوصت الدراسة بأن تعمل السلطات الماليزية المسئولة عن سوق المال بالتشاور مع الخبراء والمهتمين علي تقليل استخدام الأساليب البديلة المتاحة ضمن المعايير المحاسبية، إيجاد تناسق بين القوانين المطبق كقانون الشركات وغيرها لتأثيرها علي التقارير المالية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت علي مواطن الضعف في البحوث السابقة التي أجريت حول حوكمة الشركات، وتناولت دور المحاسبة المالية في حوكمة الشركات، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت فاعلية حوكمة الشركات علي الأداء المالي لشركات المساهمة العامة، والوقوف علي خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة لسوق الأوراق المالية.

13. دراسة Zaman, M., 2004 (أثر حوكمة الشركات علي لجان المراجعة)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة معرفة الدور المتوقع للجان المراجعة في تقليل الضعف في آليات الرقابة الحاكمة في الشركات والقصور في تطبيق مفاهيم حوكمة الشركات. هدفت الدراسة إلي إبراز أثر لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات وانعكاس ذلك علي جودة المعلومات المالية للشركات. ظهرت أهمية الدراسة من كون الاهتمام بحوكمة الشركات يساعد علي توفير بيئة تتسم بالشفافية وزيادة الرقابة علي الشركات. استخدمت الدراسة الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن لجان المراجعة تلعب دوراً أساسياً في تطبيق الإجراءات المحاسبية في الشركات وترتيب العمل المالي، وجود لجان المراجعة في الشركات يعزز من ثقة المستثمرين في التطبيق العملي للحوكمة، أن

([1]) http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=593161 (14/5/2009).
Mohammad, S., and Shankaraiah , K., **Corporate Governance and Accounting Standards in Malaysia: An Empirical Study on Practices**, Aug, 2004.

([2]) Zaman, M., **The Corporate Governance Effects of Audit Committee**, (Journal of Management and Governance, Vol. 8, No. 3, 2004), PP 1043-1051.

لجان المراجعة تؤدي إلي تطوير نوعية التقارير المالية من خلال مراجعة البيانات المالية قبل عرضها لمجلس الإدارة. أوصت الدراسة بأن تبذل المنظمات المهنية والجهات المعنية بحوكمة الشركات جهود كبيرة لتنمية الوعي لدي المساهمين والمستثمرين.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت دور لجان المراجعة في تطوير عمل الشركات وذلك بالتطبيق علي الشركات في أمريكا، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت دور حوكمة الشركات في زيادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية تجاه المعلومات المعلنة، وتطرقت إلي مزايا حوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية المنشورة.

14. دراسة أحمد محمد كامل سالم،2005م (أثر توفيق الممارسات القياسية للحوكمة على تحسين بعض المؤشرات المحاسبية لأداء عينة من الشركات المصرية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في اختلاف الممارسات القياسية للحوكمة من دولة لأخرى من حيث الاهتمام بآليات رقابية معينة بصورة أكبر من آليات أخري، وحتى على مستوى الدولة الواحدة يوجد أكثر من دليل للحوكمة. هدفت الدراسة إلى بيان مدى اتفاق المجموعات المعنية بالحوكمة في مصر على دليل مقترح لممارسات الحوكمة القياسية، واختبار العلاقة بين الالتزام بهذا الدليل والأداء الاقتصادي لعينة من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية. اهتمت الدراسة بتحديد مفهوم وآليات حوكمة الشركات وأثرها على الممارسات في بعض الدول التي روعي في اختيارها أن تنتمي إلى ثقافات ودرجات نمو اقتصادي مختلفة، وتقييم الممارسات الفعلية لحوكمة الشركات في البيئة المصرية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، للوقوف علي تجارب الدول وصياغة دليل ممارسات قياسية لحوكمة الشركات، والاختبار الإحصائي لمدى قبول هذا الدليل في مصر. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، وجود اتجاه للاهتمام بحوكمة الشركات مع انفتاح اقتصاديات الدول وتبني النظم الديمقراطية فضلاً عن انفصال إدارة الوحدات عن ملكيتها، مضمون حوكمة الشركات ليس جديداً حيث يعتبر تجميع للعديد من الآليات الرقابية التي كانت في مصادر مختلفة، اختلاف درجة اهتمام الدول في مجال تدعيم ممارسات الحوكمة بحسب ما تعرضت إليه من انهيارات مالية لبعض كياناتها الاقتصادية، وجود علاقة بين التقدم الاقتصادي والسياسي نحو تدعيم ممارسات الحوكمة. أوصت الدراسة بتجميع القواعد المنظمة لآليات الحوكمة في مصر في دليل موحد للممارسات الحوكمية وذلك بدلاً من وجود هذه القواعد المنظمة في مصادر مختلفة، وأن يعرض هذا الدليل . قبل إقراره . علي جمهور المهتمين للتأكد من أنه يشمل احتياجاتهم في الرقابة علي الوحدات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت تحديد دليل لممارسات الحوكمة القياسية وإمكانية تطبيقه في مصر لتحسين أداء الشركات فيها، ووفقت علي تجارب بعض الدول في هذا المجال، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت الإطار النظري لأسواق الأوراق المالية وكفاءتها، واستعرضت العلاقة بين الدور الحوكمي للتقارير المالية وأداء الأسهم في سوق الأوراق المالية.

([1]) أحمد محمد كامل سالم، **أثر توفيق الممارسات القياسية للحوكمة على تحسين بعض المؤشرات المحاسبية لأداء عينة من الشركات المصرية** (بني سويف: جامعة بني سويف، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 32، يوليو – ديسمبر، 2005م)، ص ص173-212.

15. دراسة يونس حسن عقل،2005م (تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقارير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات)[1]

تطرقت مشكلة الدراسة في قصور التقرير المالي للشركات في توفير المعلومات الضرورية لتقييم كفاءة القيادة الإدارية للشركة، بالإضافة إلى عدم الإفصاح الكافي عن هيكل الملكية وما يرتبط به من عمليات خلال الفترة المالية. هدفت الدراسة إلى تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في مجال الإفصاح المحاسبي، تحليل التقارير المالية لعينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية في ضوء معايير الإفصاح والشفافية الدولية. ظهرت أهمية الدراسة من أن العلاقة بين التقرير المالي وحوكمة الشركات لها أهمية خاصة في الفكر المحاسبي ومدخل بناء المعايير المحاسبية الحاكمة لإعداد التقارير المالية ومراجعتها، يوجد حاجة ماسة لمعرفة مصادر عدم كفاية وفعالية الإفصاح المحاسبي في ظل المبادئ الدولية لحوكمة الشركات. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن مصر تعد من الدول التي قامت بجهود ملموسة في مجال تطبيق حوكمة الشركات وتقوم بجهود واضحة لتأسيس هيكل تنظيمي ومؤسسي قوى لتحسين مستوى حوكمة الشركات، تعتبر حوكمة الشركات نظاماً شاملاً يساعد الهيئة العامة لسوق المال من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمى أموال المستثمرين، لا تختلف أهمية حوكمة الشركات بالنسبة لشركات قطاع الأعمال أو شركات القطاع الخاص أو قطاع الاستثمار ولا تختلف من نشاط اقتصادي لأخر، يعتمد الإطار المحاسبي لحوكمة الشركات علي ثلاثة محاور رئيسية، محور التقرير المالي، محور الرقابة الداخلية ومحور لجنة المراجعة. أوصت الدراسة بتعديل قانون سوق المال في مصر بما يلزم المراجع أن يذكر في تقريره مدي تطبيق الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت طبيعة حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية، حيث تناولت المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، وتقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في مصر في تحسين فاعلية التقرير المالي في ضوء هذه المبادئ، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تطرقت إلي سوق الأوراق المالية من حيث إطارها النظري وكفاءتها، بجانب تقييم القواعد المنظمة لعملها ومعرفة مدي إلتزام الشركات بتطبيق حوكمة الشركات.

16. دراسة محمد أحمد محمد العسيلي،2005م (تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات من خلال استخدام قواعد القيد بالبورصات المالية)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن تقييم مبادئ وآليات حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية لم تسفر عن تحقيق مستوي المراعاة الكاملة لمعايير حوكمة الشركات سواء في مجال آليات المعايير

([1]) يونس حسن عقل، **تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقارير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات** (حلوان: جامعة حلوان، المجلة العالمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، 2005م)، ص ص11-100.

([2]) محمد أحمد محمد العسيلي، **تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات من خلال استخدام قواعد القيد بالبورصات – دراسة تطبيقية** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، المؤتمر الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، 8- 10 سبتمبر، 2005م)، ص ص45-115.

المحاسبية أو في مجال آليات قياس جودة المعلومات المحاسبية أو في مجال الرقابة علي إنتاج المعلومات المحاسبية. هدفت الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية للآليات المحاسبية لحوكمة الشركات كمرتكز للآليات المختلفة لحوكمة الشركات، تقويم الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في البيئة المصرية من خلال استخدام قواعد القيد بالبورصات المالية ومن ثم إمكانية تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات. تكمن أهمية الدراسة من كونها تتعلق برفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية من خلال تفعيل الآليات المحاسبية وآليات الرقابة على إنتاج المعلومات المحاسبية. اعتمدت الدراسة على أسلوب دراسة الحالة لبعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، عدم المراعاة الكاملة لمبادئ حوكمة الشركات من قبل الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، تفعيل آليات المعايير المحاسبية اللازمة للوفاء بمتطلبات الحوكمة في البيئة المصرية من خلال استخدام قواعد القيد بالبورصة المالية، قياس جودة المعلومات المحاسبية والرقابة علي إنتاجها للوفاء بمتطلبات الحوكمة من خلال قواعد القيد بالبورصة، تشكيل لجنة المراجعة تعتبر أحد الآليات الهامة للرقابة علي إنتاج المعلومات المحاسبية. أوصت الدراسة بالسعي إلي تحقيق التطوير المستمر في مستوي جودة التقارير المالية من خلال توحيد أساليب إعداد وعرض التقارير المالية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة بينت العلاقة بين الآليات المحاسبية للحوكمة قواعد القيد بالبورصة، وقدمت إطار لإمكانيات تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات من خلال استخدام قواعد القيد، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت كفاءة سوق الأوراق المالية وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية، وتطرقت إلي دور حوكمة الشركات في تنشيط كفاءة السوق.

17. دراسة Hess, W., 2005 (التقارير الاجتماعية والحوكمة الجيدة: احتمالات تحقيق مساءلة الشركات عن طريق الشفافية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن واقع التقارير الاجتماعية لا تساعد علي الحكم الجيد علي الشركات من أصحاب المصالح. هدفت الدراسة إلي تقديم براهين وتأكيدات علي أن التقارير الاجتماعية أداة مهمة لتطبيق حوكمة الشركات وتساعد في الوفاء بمتطلبات أصحاب المصالح. تكمن أهمية الدراسة من تناولها للمحاسبة الاجتماعية باعتبارها أداة رائدة لتطبيق الشفافية. اتبعت الدراسة المنهج العملي البرجماتي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، يعتبر التقارير الاجتماعية في الشركات مكون هام لتطبيق حوكمة الشركات بصورة جيدة، وأن هناك قصور في الإفصاح عن التقارير الاجتماعية للشركات. أوصت الدراسة بالإفصاح في تقارير الشركات عن الجوانب الاجتماعية لدورها الفعال في الحوكمة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة اهتمت بالمسئولية الاجتماعية للشركات في ظل حوكمة الشركات، وركزت علي دور التقارير الاجتماعية في إعادة الثقة للمستثمرين، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة

([1]) http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=818544(17/8/2009).
Hess, W**., Social Reporting and New Governance Regulation: The Prospects of Achieving Corporate Accountability Through Transparency**, September, 2005.

بأنها تناولت الإفصاح المحاسبي الالكتروني كأحد متطلبات حوكمة الشركات، واهتمت بنوعية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المطلوب في الدول المتقدمة.

18. دراسة Aguilera, V., 2005 (حوكمة الشركات وكيفية إدارة المكاسب المادية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف علي دور مجالس الإدارة في ضوء الاحتمالات المؤسسية لإيجاد أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية لإدارة الشركات، وكذلك دور المديرين المستقلين في مختلف البلدان والآثار المترتبة على تطبيق حوكمة الشركات. هدفت الدراسة إلي اختبار الممارسات الحوكمية في الشركات ومدي وضوح المعلومات المالية المكتشفة عن الحوكمة. تكمن أهمية الدراسة من كونها تسعي إلي قياس المستوي الإيجابي والسلبي للمكاسب المادية للشركات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن إدارة المكاسب المادية لها علاقة ذات دلالة قوية مع الممارسات الحوكمية للشركات، وأن المكاسب المادية تزيد من الدخل المالي للشركة من خلال تأثيرها السلبي علي نسبة كبيرة من أعضاء مجلس الإدارة الذين يعملون مدراء للشركات، وجود مجلس إدارة فعال تضع محددات لنشاطات إدارة المكاسب المادية، وان هناك ارتباط بين حوكمة الشركات وربحية الشركة والمتمثل بمعدل العائد علي الموجودات. أوصت الدراسة بأن يكون أعضاء مجالس الإدارات لديهم خبرة لأن ذلك يزيد من دخل الشركة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت إدارة الربحية ودور المحاسبة في حوكمة الشركات، وتطرقت للجان المراجعة ومجالس الإدارة ودورها في زيادة المكاسب المادية، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت الدور المتبادل بين حوكمة الشركات والمحاسبة، وتطرقت إلي أثر حوكمة الشركات علي عدالة سوق الأوراق المالية.

19. دراسة جودة عبد الرءوف محمد زغلول، 2006م (تعزيز آليات حوكمة الشركات باستخدام نظام إدارة الأداء الاستراتيجي للجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على البعد الاستراتيجي للحوكمة والمتمثل في مجموعة الخصائص الإستراتيجية القياسية التي تؤدي إلى التأكيد من فعالية آليات الحوكمة الجيدة للشركات. هدفت الدراسة إلى الربط بين نظام إدارة الأداء الاستراتيجي الذي يعكسه الجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن ومنظومة حوكمة الشركات وذلك لاشتقاق واختبار مجموعة من الخصائص الإستراتيجية التي تدعم آليات حوكمة الشركات. ظهرت أهمية الدراسة من كونها تساهم في إضافة البعد الاستراتيجي لآليات حوكمة الشركات من خلال الربط بين مقومات خصائص نظام إدارة الأداء الاستراتيجي للجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن ومنظومة حوكمة الشركات، وتساعد منظمات الأعمال على دعم قدرتها التنافسية. اعتمدت

([1])Aguilera, V., **Corporate Governance and Director Accountability: An Institutional Comparative Perspective**, (Journal of Management, Vol. 16, No. 1, March, 2005), PP 149-180.

([2]) جودة عبد الرءوف محمد زغلول، **تعزيز آليات حوكمة الشركات باستخدام نظام إدارة الأداء الاستراتيجي للجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن** (طنطا: جامعة طنطا، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني، 2006م)، ص ص320-325.

الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي بالإضافة إلي المنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، الحوكمة على أساس القياس ينبغي ألا تنصب فقط على الأداء المالي وإنما تمتد إلى الأداء غير المالي، الإدارة الجيدة للخطر الملازم للأداء الاستراتيجي تبدأ بآليات جيدة لحوكمة الشركات، احتواء الخطر الملازم للأداء الاستراتيجي ووضعه داخل حدود مقبولة تنظيمياً يقوم علي بعدين أساسيين هما رقابة الخطر وإدارة الخطر، احتواء فجوات الأداء الإستراتيجي الناتجة عن اختلال التوازن بين اعتبارات الأداء التكتيكي في المدى الزمني قصير الأجل واعتبارات الأداء الإستراتيجي في المدى الزمني طويل الأجل تتطلب حوكمة مقاييس النواتج لتتسق مع مسببات الأداء. أوصت الدراسة بدعم الهياكل التنظيمية لتنظيمات الأعمال بوحدات إدارة إستراتيجية تتولي إدارة الأداء نيابة عن الإدارة، وتصميم برامج تدريبية لأعضاء مجالس الإدارات للتركيز علي البعد الاستراتيجي لدعم آليات حوكمة الشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة اهتمت بالبعد الاستراتيجي لحوكمة الشركات من خلال الربط بين مقومات نظام إدارة الأداء الاستراتيجي للجيل الثالث ومنظومة حوكمة الشركات، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تطرقت إلي هيكل حوكمة الشركات والذي يشتمل علي المبادئ، الآليات والوظائف، وبيان أهمية ودور مجلس الإدارة ولجانه في حوكمة الشركات.

20. دراسة ظاهر القشي وحازم الخطيب، 2006م (الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية)[1]

انحصرت مشكلة الدراسة في وجود قصور في التشريعات التي تحكم الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أدت إلى انهيار شركة إنرون وشركة أرثر اندرسون. هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى انهيار كل من شركة إنرون وشركة أرثر اندرسون للمراجعة، والتعرف على مدى قدرة الشركات الأمريكية على تطبيق قانون الشركات الجديد ومعوقات تطبيقه. تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه الشركات في تنمية وتقوية الاقتصاد لأن انهيارها سيكون له أثر كبير على الأسواق المالية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت إلى نتائج منها، لم تكن المشكلة الرئيسية في انهيار الشركتين موضوع الدراسة تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة أو معايير المراجعة بل انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين، قامت شركة أرثر أندرسون للمراجعة بعدة أعمال مزدوجة لشركة أنرون الأمر الذي أدي إلي الانهيار، يوجد تقصير من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة فيه، يوجد صعوبة كبيرة من قبل المراجعين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث، أن المشكلة لا تكمن في القوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية بشكل عام ولكنها تكمن في أخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين. أوصت الدراسة

([1]) ظاهر القشي وحازم الخطيب، **الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية** (الأردن: جامعة أربد الأهلية، مجلد أربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2006م)، ص ص5-34.

إنشاء جهات رقابية من قبل السوق المالي علي الشركات المدرجة فيه، وتثقيف أصحاب المصالح بأهمية إيجاد آلية لاستقلالية المراجع الداخلي.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تعرضت لأسباب انهيار شركة أنرون وشركة أرثر أندرسون للتدقيق، وتطرقت إلى التغيرات التي حدثت على الحاكمية المؤسسية أعقاب تلك الانهيارات، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت الإطار الفكري حوكمة الشركات وأهميتها للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وبيان النظم الدولية لحوكمة الشركات.

21. دراسة زكريا عبده السيد أحمد،2006م (مقومات تفعيل دور لجنة المراجعة في تنسيق العلاقة بين آليات الحوكمة في شركات المساهمة العامة المصرية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن آليات الحوكمة في شركات المساهمة المصرية لم تنل التنسيق والاهتمام الكافي، فلجنة المراجعة غائبة عن ساحة العمل ولا تمتلك المقومات الضرورية لممارسة دورها في هذا المجال. هدفت الدراسة إلي تحليل الجهود الدولية في مجال التفاعل بين آليات الحوكمة، وتبيان طبيعة العلاقة بين لجنة المراجعة وبين كل آلية من آليات الحوكمة على حدة من جهة ودورها في تنسيق العلاقة بين الآليات من جهة أخري. ظهرت أهمية الدراسة في محاولة الوقوف علي مدي تأثير الخصائص المعاصرة للجنة المراجعة علي مستوي العلاقة بين آليات الحوكمة. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي وأسلوب دراسة الحالة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، مستوى التنسيق بين آليات الحوكمة يتأثر بمدي توافر وتطبيق الخصائص المعاصرة للجنة المراجعة، زيادة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة وتوافر الكفاءة المالية والمحاسبية لديهم يؤدي إلي زيادة عملية التنسيق بين آليات الحوكمة، وظيفة المراجعة الداخلية هي أنسب الآليات لتولي مسئولية التنسيق بين آليات الحوكمة، بعض قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية في حاجة للمراجعة في ضوء الاتجاهات الدولية المعاصرة وذلك لوجود قصور في قواعد ومعايير استقلالية أعضاء لجنة المراجعة المصرية. أوصت الدراسة بالسعي نحو تفعيل دور لجنة المراجعة في شركات المساهمة المصرية لما لها من أهمية قصوى في مجال التنسيق بين آليات الحوكمة وزيادة جودة التقارير والقوائم المالية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة قدمت تقييماً نوعياً لمدى تأثير الخصائص المعاصرة للجنة المراجعة على مستوى التنسيق بين آليات الحوكمة الرئيسية، وتطرقت إلي العلاقة بين لجنة المراجعة وبين آليات الحوكمة الأخرى، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها اهتمت بتقييم مستوي التزام الشركات المساهمة بالحوكمة، والوقوف علي تأثير الالتزام بقواعد الحوكمة علي كفاءة السوق.

22. دراسة Richard, G., 2006 (المحاسبة المالية وحوكمة الشركات)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف علي العلاقة بين آليات المحاسبة المالية وحوكمة الشركات للوقوف علي دورهما في الحد من المشاكل الناجمة من حوافز المدراء والفصل بين الإدارة

([1]) زكريا عبده السيد أحمد، **مقومات تفعيل دور لجنة المراجعة في تنسيق العلاقة بين آليات الحوكمة في شركات المساهمة العامة المصرية** (بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، 2006م)، ص ص905-946.

([2]) Richard, G., **Financial Accounting and Corporate Governance: Discussion, (**Journal of Accounting and Economics , Vol . 32 , No. 2, December, 2006), PP 245-254.

والملكية في بيئة الأعمال في ماليزيا. هدفت الدراسة إلي تحليل وتقييم آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من المشكلات التحفيزية التي تنتج عن فصل الإدارة عن الملكية. تكمن أهمية الدراسة من كونها تقدم ملخص وتقييم شامل للدراسات والبحوث التي تناولت دور المعلومات المحاسبية في اتفاقيات التحفيز الإداري. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة ألي نتائج منها، المحاسبة المالية تعد من المصادر الأولية التي تقدم إلي الخبراء والممولين معلومات مستقلة وموثوقة عن أداء الشركات، تبني الشركات لنظم حوكمة جيدة تعالج المشاكل التي تواجهها المعلومات المحاسبية والناتجة عن السمات الرئيسية للمحاسبة المالية. أوصت الدراسة بضرورة اهتمام المحاسبون بالقضايا المحاسبية التي تناولت تأثير المعلومات المحاسبية علي آليات حوكمة الشركات، تبني الشركات لآليات حوكمة الشركات لتأثير مخرجاتها المحاسبية علي أداء الشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت دور المحاسبة المالية في إدارة عقودات التعويض، وقد تطرقت إلي الإصلاحات التي خضعت لها الاقتصاد الماليزي نتيجة تبني الحوكمة، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت طبيعة ومفهوم سوق الأوراق المالية، كما تعرضت للأوراق المالية المتداولة فيه، والوقوف علي أثر حوكمة الشركات علي تعزيز الأداء المالي.

23. دراسة Dyck, A., and et al., 2006 (دور وسائل الأعلام في حوكمة الشركات شواهد من روسيا)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة معرفة تأثير التغطية الإعلامية علي حوكمة الشركات في روسيا وانعكاس ذلك علي سياسات الشركات تجاه المساهمين. هدفت الدراسة إلي إبراز دور التغطية الإخبارية في التأثير علي واقع الشركات خاصة تلك الأخبار المتعلقة بحوكمة الشركات. ظهرت أهمية الدراسة في دور وسائل الإعلام في عكس الحقائق الواقعية من خلال ممارسات الحوكمة في الشركات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن الصحافة الأنجلو– أمريكية لها تأثير كبير وفعال في صنع السياسات الكفيلة لتنمية الأقطار وبالأخص الأقطار التي في حاجة للدعم الأجنبي والاستثمارات الخارجية، أن وسائل الإعلام الأنجلو– أمريكية تعكس الوضع الاجتماعي العادي والقيم الاجتماعية والتي تعتبر بمثابة مرآة في أمريكيا والأقطار العالمية الأخرى، أن الشركات الروسية تواجه صعوبة في الوصول لسوق رأس المال العالمية وذلك للدور الذي قامت بها الصحافة في عكس واقع تلك الشركات بعد الانهيارات التي تعرضت لها روسيا. أوصت الدراسة أن تعطي الشركات أهمية كبيرة لمعلومات الحوكمة التي تعكسها وسائل الإعلام.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت تأثير التغطية الإعلامية لحوكمة الشركات علي أداء الشركات الروسية، واقترحت بعض الآليات البديلة لمواجهة تلك الانهيارات، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت دور حوكمة الشركات في حماية وتعزيز حقوق المساهمين، وتطرقت إلي المبادئ العامة المعمول بها في إطار حوكمة الشركات.

([1]) Dyck, A., et al., **The Corporate Governance Role of the Media: Evidence from Russia,** (Journal of Finance, American Finance Association, Vol. 63, No. 3, June, 2006), PP 207-252.

24. دراسة عبد المطلب أبو زيد عثمان،2007م (دور المراجعة الداخلية في حوكمة شركات القطاع العام والقطاع الخاص بالسودان)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف علي الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تحسين وتطوير الأداء الرقابي علي الشركات، ومعرفة تأثير المراجعة الداخلية على تطبيق حوكمة الشركات. هدفت الدراسة إلى إيضاح أسس حوكمة الشركات ودور المراجعة الداخلية حيالها باعتبارها إحدى عناصرها الرئيسية، وتحليل معايير المراجعة الداخلية الحديثة ودورها في زيادة فعالية نظام حوكمة الشركات من خلال تطبيق معايير المراجعة الداخلية الحديثة. تكمن أهمية الدراسة بأن المراجعة الداخلية تعتبر أداة من الأدوات الفعالة في الشركات لمنع الغش والتصرفات غير القانونية وتحقيق الاستقامة والانضباط في الشركات. اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي و المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، المراجعة الداخلية تمثل إحدى الدعائم الأساسية لنظام الحوكمة في الشركات حيث تزداد فعالية الحوكمة في الشركات بزيادة فعالية المراجعة الداخلية، عدم إلمام الشركات بالمفاهيم الحديثة مثل الحوكمة وذلك بغرض مسايرة مهنة المحاسبة والمراجعة لمتطلبات التطورات الاقتصادية، يؤدي نظام الحوكمة الجيد في الشركات إلي حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ويدعم من ثقة المستثمرين، عدم التزام الشركات في السودان بمبادئ حوكمة الشركات. أوصت الدراسة بإلزام الشركات المقيدة وغير المقيدة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بمبادئ حوكمة الشركات، تشجيع الشركات في السودان لتدعيم وظيفة المراجعة الداخلية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت بالتحليل دور المراجعة الداخلية في تحسين وتطوير الأداء الرقابي على الشركات، وساهمت في تحديد مدي تطبيق الشركات للحوكمة، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها ركزت علي حوكمة الشركات باعتبارها الضمان لاستقرار المالي، وسعت إلي تقييم ملائمة القوانين المنظمة لسوق الخرطوم للأوراق المالية لمبادئ حوكمة الشركات.

25. دراسة شوقي عبد العزيز الحفناوي،2007م (حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الفكر والتطبيق المحاسبي اعترتهما ممارسات خاطئة تساعد على ارتكاب التلاعب والغش المالي والفني والفساد الإداري في شركات المساهمة العامة. هدفت الدراسة إلى تشخيص أهم الممارسات الخاطئة التي تعرضت لها الفكر والتطبيق المحاسبي في بيئة الأعمال الدولية، تطوير الإطار الفكري لحوكمة الشركات بما يجعله أكثر وضوحاً واتساقاً وتكاملاً من الناحتين العلمية والعملية، وإيجاد حلول لأهم الممارسات الخاطئة في الفكر والتطبيق المحاسبي. ظهرت أهمية الدراسة في

([1]) عبد المطلب أبو زيد عثمان، **دور المراجعة الداخلية في حوكمة شركات القطاع العام والقطاع الخاص بالسودان** (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).

([2]) شوقي عبد العزيز الحفناوي، **حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي** (القاهرة: جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، مجلة المحاسب، ع 30، يوليو، 2007م)، ص ص189-225.

تشخيص الممارسات الخاطئة التي اعترت الفكر والتطبيق المحاسبي. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الفكر والتطبيق المحاسبي قد تعرضتا إلي ممارسات خاطئة كالاختلال الأخلاقي ومصدره انتشار نظرية الوكالة التي تعترف بفكرة تعارض المصالح بين الإطراف المختلفة في الشركة، انعدام الحسم في بعض الممارسات والمعايير المحاسبية، أن المصدر الأساسي للممارسات الخاطئة انتشار ما يعرف في الفكر المحاسبي بالنظرية الإيجابية، منع تكرار الممارسات غير القانونية يكمن في نشر ثقافة الحوكمة. أوصت الدراسة بتفعيل مقومات حوكمة الشركات ومبادئها والرقابة على تنفيذها والالتزام بها.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تطرقت إلي الفضائح المالية التي تعرض لها الفكر والتطبيق المحاسبي في بيئة الأعمال المحلية والدولية، وساهمت في إيجاد الحلول لهذه الممارسات الخاطئة، وأفادت هذه الدراسة الباحث في صياغة الإطار الفكري لدراسته إلا أن الدراسة الحالية تميزت بأنها تناولت الدور المحاسبي للوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات، واهتمت بالأبعاد المحاسبية الواردة في الإصدارات الدولية لحوكمة الشركات.

26. دراسة إحسان بن صالح المعتاز،2007م (مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن بعض متطلبات لائحة حوكمة الشركات)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في قصور التزام بعض الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن بعض ما ورد في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق المال السعودية. هدفت الدراسة إلى مقارنة الإفصاح الذي قامت به الشركات المساهمة العامة السعودية. اهتمت الدراسة باختبار واقع تطبيق الإفصاح في شركات المساهمة العامة السعودية لمبدأ الإفصاح والشفافية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، وجود قصور واضح لدي الكثير من الشركات المساهمة العامة السعودية للوفاء بمتطلبات لائحة حوكمة الشركات، متطلبات الإفصاح عن تكوين لجنة الترشيحات والمكافآت لم تتقيد به معظم الشركات، يعود القصور في التزام الشركات بهذه اللائحة لحداثته فهناك حاجة إلي وقت أطول للتقيد بها. أوصت الدراسة بأهمية تقيد الشركات المساهمة بلائحة حوكمة الشركات لما في ذلك من مصلحة للشركات ومساهميها وكافة الأطراف الأخرى المستفيدة من القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تطرقت إلي مدي تطبيق لائحة حوكمة الشركات التي أصدرتها هيئة سوق المال السعودية، ساهمت في تحديد مستوي تطبيق الشركات لمبدأ الإفصاح والشفافية، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت الإطار الفكري للحوكمة من حيث المفهوم، آليات ووظائف حوكمة الشركات، وتطرقت إلي علاقة حوكمة الشركات بالمعلومات المحاسبية.

([1]) إحسان بن صالح المعتاز، **مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن بعض متطلبات لائحة حوكمة الشركات** (أبها: جامعة الملك خالد، كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية، الندوة العلمية الأولي لقسم المحاسبة السوق المالية السعودية نظرة مستقبلية، نوفمبر، 2007م).

27. دراسة محمد فرح عبد الحليم،2007م (الحوكمة وأثرها على الاستثمار)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن سوء إدارة المصارف يعرض مواردها الخاصة والمودعة لمخاطر كبيرة ويحرمها من الحصول على العائد الكافي على رأس المال المستثمر الذي يجب أن يمتد لتغطية المخاطر. هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الحوكمة وإبراز أهمية تطبيقه على الجهاز المصرفي السوداني ومدى حاجته إليها، بجانب إبراز الجوانب المشرقة في السياسات التي توضح سعى المؤسسات المختلفة لتطبيق الحوكمة بالسودان. ظهرت أهمية الدراسة من حداثة حوكمة الشركات وأثرها علي أداء المصارف السودانية، غرس حوكمة الشركات في القطاع العام أو الخاص يقلل من حجم الفساد ويؤهل ذلك القطاع ويزيد من فرص نجاحه، كما أنه يقنع الجمهور بعدالة ونزاهة أداء هذه المؤسسات. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تقوم المؤسسات المالية في السودان وعلي رأسها الجهاز المصرفي بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، قامت الدولة بإصدار تشريعات مفادها تطبيق الحوكمة، وجود علاقة طردية ما بين تطبيق الحوكمة وزيادة الاستثمارات، زيادة التدفقات الاستثمارية يعود إلي إلتزام المؤسسات في السودان بما فيها الجهاز المصرفي بقواعد الإدارة الرشيدة للشركات. أوصت الدراسة بالعمل على زيادة الوعي بحوكمة الشركات في كل المؤسسات المالية بالسودان بما فيها سوق الخرطوم للأوراق المالية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة اهتمت بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على قطاع المصارف في السودان، وساهمت في قياس مدي التزام المصارف السودانية بقواعد حوكمة الشركات، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت تطبيق قواعد حوكمة الشركات علي سوق الخرطوم للأوراق المالية وانعكاس ذلك علي جودة المعلومات المحاسبية المنشورة وزيادة حركة التداول فيه.

28. دراسة أشرف أحمد غالي،2007م (قياس أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في الحاجة إلى إعداد إطار متكامل يتم من خلاله التحديد الواضح للآليات المحاسبية لحوكمة الشركات، وقياس أثر هذه الآليات في تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية. هدفت الدراسة إلى صياغة مفهوم واضح ومحدد لحوكمة الشركات ووضعه محل التطبيق في بيئة الأعمال المصرية، تحديد علاقة الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات بجودة التقارير المالية، اختبار مدى صلاحية الإطار المتكامل المقترح للتطبيق. تكمن أهمية الدراسة في وضع إطار متكامل للآليات المحاسبية للحوكمة في البيئة المصرية بما يساعد في تحسين جودة التقارير المالية، الحاجة إلي دراسة العلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية المنشورة للشركات التي تتداول أسهمها في سوق المال.

([1]) محمد فرح عبد الحليم، **الحوكمة وأثرها على الاستثمار – دراسة تطبيقية** (أبو ظبي: مؤتمر مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، 4- 5 ديسمبر، 2007م).

([2]) أشرف أحمد محمد غالي، **قياس أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية – دراسة تطبيقية** (القاهرة: جامعة القاهرة, مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 68، 2007م)، ص ص706-713.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن حوكمة الشركات ترتكز على العديد من الأبعاد المحاسبية والإدارية والاقتصادية والقانونية والتي تتكامل فيما بينها لتشكل إطار متكامل يؤدي في النهاية للوصول إلى أعلى المعدلات للأداء بالشركات يؤدي إلى دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمار للشركات وزيادة معدل النمو في سوق الأوراق المالية، الدور المرتقب للمحاسب في ظل الحوكمة هو إعداد وتوفير قوائم مالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها. أوصت الدراسة بتطوير وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بما يتناسب مع متطلبات العولمة والتجارة الإلكترونية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت دور الجوانب المالية والمحاسبية في إطار قواعد حوكمة الشركات وانعكاساتها علي المعلومات المحاسبية، وساهمت في وضع إطار متكامل للآليات المحاسبية للحوكمة، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تعرضت الإطار الفكري لأسواق الأوراق المالية من حيث المفهوم والأهمية وتقسيماتها المختلفة، وتطرقت لكفاءة سوق الأوراق المالية.

29. دراسة محمد مطر وعبد الناصر نور،2007م (مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة البحث فيما إذا كانت الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالمبادئ الأساسية للحاكمية المؤسسية بوجه عام، وعلى وجه الخصوص ما صدر بشأنها عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. هدفت الدراسة إلي تعميم وتعميق المفاهيم والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة، استكشاف مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمبادئ الدولية لنظام الحاكمية المؤسسية، تشخيص أسباب القصور في تطبيق هذا النظام في الشركات ومعوقاته. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، مستوى التزام الشركات المساهمة العامة العاملة في القطاعين المصرفي والصناعي يتراوح بين قوى وضعيف جداً، عدم إلتزام مجالس الإدارة بقواعد السلوك المهني، عدم إشراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الإستراتيجية للشركة وحرمانهم من الإطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك عدم إلتزام الشركات بمسئولياتها الاجتماعية تجاه البيئة التي تعمل بها ولجوء بعض إدارات تلك الشركات إلى استعمال وسائل غير مشروعة كالرشاوى والمحسوبية للحصول على العقود. أوصت الدراسة بإصدار جهات الرقابة والإشراف على الشركات دليل يوضح المبادئ الأساسية لنظام الحاكمية المؤسسية وإرشادات بتطبيقه في الواقع العلمي.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت تقييم إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، وساهمت في وضع إطار لنظام الحاكمية المؤسسية الملائم لتطبيقه في الشركات،

([1]) محمد مطر وعبد الناصر نور، **مدي التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية . دراسة تحليلية** (عمان: المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، 2007م)، ص ص145-151.

إلا أن الدراسة الحالية تميزت في تناولها لقواعد حوكمة الشركات وتحديد مدي تأثيرها علي كفاءة السوق، تحديد مدي إلتزام الشركات العاملة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتلك القواعد.

30. دراسة مصطفي حسن بسيوني السعدني،2007م (مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه رغم الإجماع على ضرورة الإفصاح باعتباره مطلباً حيوياً للشفافية إلا أنه يصطدم بمشاكل في الواقع العملي منها، التكلفة الإضافية لإصدار المعلومات، والمزيد من الإفصاح يعني وضع عمليات وأنشطة المشروع أمام الأطراف المختلفة ومن ضمنها المنافسين، والإفصاح عن بيانات ذات التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية قد تؤدي إلى نتائج سلبية. هدفت الدراسة إلى إبراز مستوى الشفافية المطلوب تحقيقها من خلال الإفصاح حتى يتمكن أصحاب المصالح من الاطمئنان إلى الموقف المالي وتقييم استثماراتهم. تكمن أهمية الدراسة من الحاجة الماسة إلى تدعيم مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة وحوكمة الشركات وترسيخ تطبيقها حتى تحول دون تكرار الأزمات العالمية. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، المستثمرين يركزون على العوامل التي تضمن لهم مناخ عمل عادل وجيد بجانب الاستقرار السياسي ومدى الشفافية والإفصاح، ضعف الآليات اللازمة لتطبيق القانون من العوامل التي تعوق سريان مبدأ الشفافية والمسألة وغيابها تؤدي إلي انخفاض تدفق الاستثمارات، الإفصاح المعاصر يهدف إلي تقديم معلومات تفيد أغراض القرارات الاستثمارية. أوصت الدراسة بأنه علي البلدان الحريصة علي النمو واجتذاب الاستثمارات أن تحرص علي إنشاء بيئة ملائمة للأعمال لكي تنجح في جذب الاستثمارات، وتصرف المراجع عند تنفيذه لمهنته وفقاً للوائح والمعايير المهنية ويكون دائم الصدق والمقدرة علي تبرير تصرفه تبريراً موضوعياً بممارسة المهنة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة اهتمت بالعلاقة بين الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، وساهمت في تحديد مفهوم الإفصاح والشفافية وعلاقتهما بالتقارير المالية المنشورة، وما يميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها شملت عدة محاور، حيث اهتمت بالإفصاح المحاسبي من منظور حوكمة الشركات، والتعرف علي المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.

31. دراسة عصمت أنور حامد صحصاح،2007م (مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في قيام الإدارة بممارسة الغش وعدم كفاية الإفصاح في شركات القطاع الخاص، فضلاً عن قيام مكاتب المراجعة بتقديم الإستشارت والخدمات إلي عملائها الذين تتولي مراجعة

([1]) مصطفي حسن بسيوني السعدني، **مدي ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات،** (أبو ظبي: جمعية المحاسبين ومدققى الحسابات، مؤتمر مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، 4-5 ديسمبر، 2007م).

([2]) عصمت أنور حامد صحصاح، **مدي ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات،** (أبو ظبي: جمعية المحاسبين ومدققى الحسابات، مؤتمر مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، 4-5 ديسمبر، 2007م).

حساباتهم. هدفت الدراسة إلى تحليل دور المراجعين في إطار حوكمة الشركات بالتطبيق علي قطاع البنوك. ظهرت أهمية الدراسة بتحديد ما يجب أن يقوم به المراجعين لتفعيل حوكمة الشركات في البنوك. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، ينحصر دور المراجع الخارجي في حوكمة الشركات في إعطاء الثقة والمصداقية للتقارير المالية وتقييم عملية المخاطر وأداء خدمات المراجعة بجانب التقرير عن حوكمة الشركات، أن دور المراجع الداخلي في إطار حوكمة الشركات يتمثل في تقديم الخدمات الاستشارية وتقييم عملية إدارة المخاطر والالتزام بالسياسات والإفصاح، وأن البنك المركزي له دور محوري في تفعيل حوكمة الشركات في البنوك وذلك بإحكام الرقابة علي تطبيق القوانين واللوائح المنظمة للعمل في البنوك. أوصت الدراسة بوضع إطار مفاهيمي وإجرائي عام لتطبيق آليات حوكمة الشركات، وتأهيل المراجعين الخارجين لمواجهة الخدمات العملية لبنية حوكمة الشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تعرضت لحوكمة الشركات من حيث دورها في اكتشاف الغش في التقارير المالية، وركزت علي المهام التي يقوم بها كل من المراجع الخارجي والداخلي في ظل حوكمة الشركات، وما يميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت حوكمة الشركات من خلال تحديد دورها في تفعيل سوق الأوراق المالية، والوقوف علي أثرها علي جودة المعلومات المحاسبية علي كفاءة سوق الأوراق المالية.

32. دراسة محمد جميل حبوش،2007م (مدي إلتزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في الحاجة إلي معرفة مستوي تطبيق شركات المساهمة العامة الفلسطينية لقواعد حوكمة الشركات والصعوبات التي تواجه التطبيق. هدفت الدراسة إلى اكتشاف مناطق القوي والضعف في أداء شركات المساهمة العامة الفلسطينية المتصلة بقواعد الحوكمة، والتعرف علي الصعوبات التي تواجه تطبيق هذه القواعد. برزت أهمية الدراسة من محدودية ثقافة الحوكمة لدي العديد من الشركات المدرجة سوق الأوراق المالية الفلسطيني والأطراف الأخرى المعنية بالحوكمة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الشركات المساهمة الفلسطينية تلتزم بالمبادئ المتعارف عليها لحوكمة الشركات، عدم وجود لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة باستثناء بعض البنوك الخاضعة لسلطة النقد الفلسطينية، تتفوق البنوك عن غيرها في الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، يوجد علاقة إيجابية بين قيام كل من مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي بأداء مهامهم وبين تحسين القرارات المالية الصادرة عن الإدارة. أوصت بالإسراع في إصدار إرشادات حول اعتماد لجان المراجعة في هذه الشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت واقع تطبيق قواعد حوكمة الشركات في سوق الأوراق المالية الفلسطيني، وتطرقت إلي الإطار التشريعي والرقابة الحكومية لنظام حوكمة الشركات، وما يميز

([1]) محمد جميل حبوش، **مدي إلتزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات** (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).

الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها شملت عدة محاور، حيث تطرقت لنشأة وتطور حوكمة الشركات، ومبررات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وتناولت مزايا التي تعود من الالتزام بالتطبيق.

33. دراسة Chung, C., 2007 (تأثير أبعاد حوكمة الشركات علي قيم ثابتة بتطبيق نموذج المعادلات الهيكلية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف علي تأثير آلية حوكمة الشركات علي قيمة الشركة. هدفت الدراسة إلي تحليل أبعاد حوكمة الشركات وانعكاسها علي قيمة الشركة. تكمن أهمية الدراسة من اختبار شفافية المعلومات المحاسبية المنشورة وعلاقتها بحوكمة الشركات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن هيكل حقوق الملكية له تأثيراً علي قيمة الشركة في المدى الطويل، وأن تأثير هيكل الأعضاء والمديرين وهيكل حقوق الملكية علي قيمة الشركة بمستويات متباينة من الشفافية، وجود علاقة قوية بين تشكيل مجلس الإدارة والشفافية في المعلومات المالية المعلنة. أوصت الدراسة بضرورة إعطاء اهتمام اكبر لأبعاد حوكمة الشركات كهيكل الملكية، المديرين وهيكل الأعضاء والشفافية في المعلومات لتأثيرها علي قيمة الشركة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة اهتمت بعوامل حوكمة الشركات التي لها تأثير علي قيمة الشركات في تايوان، وقسمت شفافية المعلومات المعلنة إلي شفافية قوية وضعيفة، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة والتعاون الاقتصادي والتنمية، وتطرقت إلي النظم والتجارب الدولية في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وانعكاساتها علي ممارسات جودة التقارير المنشورة للشركات.

34. دراسة احمد رجب عبد الملك،2008م (دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن سوق المال المصري يتسم بالمتغيرات العشوائية الداخلة في تسعير الأسهم، حيث تسوده التقلبات السعرية والتي لا تستند إلي أية مسببات موضوعية ولا إلي أية معلومات سواء كانت محاسبية أو غير محاسبية. هدفت الدراسة إلي التعرف علي المنهج الملائم الذي يستخدم في وصف العلاقة بين حوكمة الشركات وأسعار الأسهم، تحديد قواعد حوكمة الشركات التي تؤثر علي قدرة السوق في الوصول إلي السعر العادل. ظهرت أهمية الدراسة في تناولها للعلاقة بين حوكمة الشركات والسعر العادل في سوق المال، والحوكمة عامل محدد لقوة العلاقة بين محتوي الإفصاح والسعر العادل. اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، المنهج الذي يصف العلاقة بين حوكمة الشركات وأسعار الأسهم وهو منهج دراسة السوق، تعمل حوكمة الشركات علي سد النقص في المعايير المحاسبية التي تتعلق بتحسين محتوي التقارير المالية المنشورة، أن

---

(1) Chung, C., **The Influence of Dimensions of Corporate Governance on Firm Value: Using Applied Structural Equation Model**, (Journal of American Academy of Business, Cambridge, Vol.11, No.1, 2007), PP 491-521.

(2) احمد رجب عبد الملك، **دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية, المجلد الخامس والأربعون، العدد الأول، 2008م)، 263-309.

قاعدة الإفصاح والشفافية تؤثر علي قدرة السوق في الوصول إلي السعر العادل. أوصت الدراسة بتفعيل الإفصاح الإلزامي لتحقيق الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة للوصول للسعر العادل، والعمل بالقرارات الصادرة عن سوق المال والتي تمنع التلاعب بالمعلومات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة بينت العلاقة بين قواعد حوكمة الشركات وأسعار الأسهم، وساهمت في تقديم إطار متكامل للآليات الواجب إتباعها للوصول للسعر العادل للسهم، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تطرقت للأطرف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات، والمحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات، بالإضافة إلي النماذج الدولية لتطبيق الحوكمة.

35. دراسة مجدي محمد سامي،2008م (دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في استجلاء دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات من منظور ميداني في شركات التأمين. هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية وماهية حوكمة الشركات، وتحليل دور المراجعة الداخلية كعنصر فاعل في إنجاح حوكمة الشركات، فضلاً عن تبيان أهمية المراجعة الداخلية وخصوصية شركات التأمين. تكمن أهمية الدراسة من أن تطبيق آليات حوكمة الشركات من السمات المميزة لجودة التقارير المالية. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تطبيق حوكمة الشركات ضرورية وتمكن الشركات من بلوغ أهدافها، تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً فاعلاً من عناصر الرقابة الداخلية، تأتي عمليات المراجعة الداخلية للقوائم المالية في إطار تفعيل دور أصحاب المصالح لضمان فعالية حوكمة الشركات، يوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وتفعيل عملية الحوكمة. أوصت الدارسة بأنه يتعين إعداد دليل للمراجعة الداخلية يتضمن أهدافها ومهامها ومسئولياتها نحو تطبيق الحوكمة، وإعادة النظر في مسئولية المراجع الداخلي بغية توسيع أنشطة المراجعة الداخلية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت تقويم وظيفة المراجعة الداخلية كعنصر حاكم للحوكمة من منظور شركات التأمين، وتعرضت لشركات التأمين وأثر حوكمة الشركات عليها، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها حاولت استكشاف نقاط القوة والضعف في قواعد الحوكمة المطبقة في الشركات السودانية، وتقديم بعض الحلول التي يمكن إن تؤدي إلي تفعيل سوق الخرطوم للأوراق المالية.

36. دراسة محمد آدم أبكر محمد،2008م (إطار مقترح لاستخدام المعلومات المحاسبية في تحقيق الشفافية وحوكمة الشركات)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الانهيارات المالية التي تعرضت لها بعض الشركات العالمية أدت إلي اهتزاز ثقة الجمهور في التقارير والقوائم المالية المنشورة التي تقدمها الشركات لمستخدميها. هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية وأثر نظم المعلومات المحاسبية في تطبيق حوكمة الشركات، وتحديد مسئولية

([1]) مجدي محمد سامي, **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات . دراسة ميدانية** (القاهرة: جامعة عين شمس، مؤتمر الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي في ضوء مشكلات التطبيق، 3-4 مايو 2008م).

([2]) محمد ادم أبكر محمد، **إطار مقترح لاستخدام المعلومات المحاسبية في تحقيق الشفافية وحوكمة الشركات . دراسة ميدانية** (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2008م).

الإدارة في تطبيق حوكمة الشركات. برزت أهمية الدراسة من الدور الذي يلعبه الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار لمستخدمي القوائم والتقارير المالية المنشورة. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تعد المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها من محددات حوكمة الشركات، تطبيق قواعد حوكمة الشركات بشفافية يزيد من ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية، توفير المعلومات المحاسبية الملائمة يؤدي إلي تحقيق الشفافية. أوصت الدارسة بنشر ثقافة الحوكمة عبر القنوات المختلفة وإنشاء مجلس أعلي لغرس الحوكمة، تعميق الشفافية والإفصاح المالي مع وضع حدود للإفصاح حتى لا يتحول إلي عامل سلبي لحوكمة الشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة بينت دور مبادئ حوكمة الشركات في توفير المعلومات المحاسبية لمستخدميها، وتطرقت إلي مفهوم وأهمية مبادئ حوكمة الشركات، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت الإطار الفكري لحوكمة الشركات شملت وظائف وآليات حوكمة الشركات، وتحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه حوكمة الشركات في رفع كفاءة السوق المالي.

37. دراسة عوض بن سلامة الرحيلي،2008م (لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن مفهوم حوكمة الشركات والأسباب والظروف التي أدت إلي ظهورها والمطالبة بتطبيقه في قطاع الأعمال غير واضحة من قبل القائمين علي أمر قطاع الأعمال في الوطن العربي. هدفت الدراسة إلي تحديد مفهوم حوكمة الشركات من الناحية النظرية والتطبيقية، والتعرف علي أسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة في الدول المتقدمة. ظهرت أهمية الدراسة من تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات من قبل الباحثين والمهتمين في المنظمات الدولية، بجانب مساهمتها في رفع الوعي بأهمية حوكمة الشركات. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، توجد محاولات جادة للتعرف علي مفهوم حوكمة الشركات وآليات تطبيقه في بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية كونها تعمل كحلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة، تبني مفهوم حوكمة الشركات يعزز الإفصاح والشفافية الأمر الذي يساعد علي محاربة الفساد ومنع الأزمات والانهيارات المالية، وأن تكوين لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة في السعودية تعد تجربة حديثة واجهت بعض المشاكل والصعوبات التي أثرت علي قيامها بالمهام الموكلة إليها. أوصت الدارسة بالعمل علي إنشاء مركز وطني مستقل يعني بتطبيق حوكمة الشركات، الإسراع في مراجعة الأنظمة واللوائح بما يتلاءم مع متطلبات الإفصاح والشفافية في البيانات المالية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت علي دعامة واحد من دعائم حوكمة الشركات وهي لجنة المراجعة، وحاولت الوقوف علي مستوي الالتزام بتكوين هذه اللجنة في الشركات السعودية، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت العوامل التي ساهمت في ظهور حوكمة الشركات، وتطرقت للأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة في الشركة.

([1]) عوض بن سلامة الرحيلي, **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات** (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد الثاني، العدد الأول، 2008م)، ص ص179-218.

38. دراسة سعاد موسي طنطاوي،2008م (تحسين قدرة المراجع الخارجي علي تقدير احتمال غش القوائم المالية في ظل قواعد حوكمة الشركات)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف علي تأثير قواعد حوكمة الشركات علي المراجع الخارجي عند مراجعته للقوائم المالية للشركات. هدفت الدراسة إلى إيضاح أسس حوكمة الشركات ودور المراجع الخارجي فيها. تكمن أهمية الدراسة من تأثير وتأثر وظيفة المحاسبة والمراجعة بحوكمة الشركات والأهمية المرجوة من المراجع الخارجي في ظلها لاكتشاف الغش في القوائم المالية. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تطبيق حوكمة الشركات يعمل علي تحسين جودة عملية المراجعة وبالتالي تحسين الرأي الفني للمراجع ومن ثم زيادة المصداقية في القوائم المالية المنشورة، عدم وجود تعريف قاطع ومحدد لحوكمة الشركات، أن كفاءة النظام الرقابي للشركة تعتبر مؤشراً للمراجع الخارجي علي جودة القوائم المالية وزيادة مصداقيتها وضعفها يعطي مؤشراً باحتمال الغش في القوائم المالية. أوصت الدراسة بإدراك المراجع الخارجي لأهمية قواعد حوكمة الشركات عند مراجعة القوائم المالية حتى لا يتعرض للدعاوي القضائية من الأطراف ذات العلاقة، قيام المراجع الخارجي بتقييم كافة جوانب نظام الرقابة الداخلية عند تقدير احتمال غش القوائم المالية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت قواعد حوكمة الشركات التي لها تأثير علي اختيار المراجع الخارجي، وتطرقت إلي آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تطرقت إلي حوكمة الشركات ودورها في سوق الأوراق المالية، ومبادرات وتجارب حوكمة الشركات في بعض الدول.

39. دراسة Chan, K., and Li , J ., 2008 (العلاقة بين قيمة الشركة ووجود خبير في النواحي المالية ضمن أعضاء لجنة المراجعة) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف علي دور لجنة المراجعة التي يكون ضمن أعضائها خبير في المالية والاستثمارية علي قيمة الشركة. هدفت الدراسة إلي الوقوف علي محددات فعالية لجان المراجعة في الشركات الأمريكية. تكمن أهمية الدراسة من دورها في تحديد العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وتحسين المركز المالي للشركة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن الشركات التي تضم خبيراً مالياً ضمن أعضاء لجنة المراجعة بها تزيد قيمتها حوالي خمس مرات عن الشركات التي لا تضم هذا النوع من الخبراء الماليين ضمن أعضاء لجنة المراجعة بها، وأن لجنة المراجعة تلعب دوراً محورياً في الارتقاء بجودة التقارير المالية. أوصت الدراسة بأن تضم لجنة المراجعة ضمن أعضاءها خبير مالي وصناعي واستثماري.

([1]) سعاد موسي طنطاوي، تحسين قدرة المراجع الخارجي علي تقدير احتمال غش القوائم المالية في ظل قواعد حوكمة الشركات (القاهرة: جامعة القاهرة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2008م).

(1) Chan, K., and Li, J., **Auditing Committee and Firm Value: Evidence on Outside Top Expert-Independent, Directors**, (Journal of Auditing Practice and Theory, Vol.16, No.1, 2008), PP 191-212.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة اهتمت بفحص عينة من مائتين شركة أمريكية للوقوف علي تجربة تطبيق آلية لجنة المراجعة، وعرضت بعض الدراسات السابقة في مجال لجان المراجعة، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت دور تطبيق آليات الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية، وتطرقت إلي مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن بعض بورصات الأوراق المالية العالمية.

40. دراسة محمد خليل حامد محمد،2009م (أثر حوكمة الشركات علي نظم المعلومات المحاسبية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الأزمات المالية التي مرت بها العديد من الدول، جعلت الكثير من المساهمين غير واثقين من توافر قدر ملائم من الطمأنينة تجاه المعلومات المحاسبية المنشورة. هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم وأهمية حوكمة الشركات وإثرها علي جودة المعلومات المحاسبية، تبيان دور حوكمة الشركات في الرقابة علي نظم المعلومات المحاسبية. ظهرت أهمية الدراسة من كونها توفر قاعدة بيانات تساعد علي إصدار تشريعات وأطر قانونية لحوكمة الشركات. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أهمية الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات في إعداد وتوفير المعلومات المحاسبية، تطبيق حوكمة الشركات في الشركات المساهمة في السودان ينتج عنها تقارير وقوائم مالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي ونتائج الأعمال بالشركة، أن لجنة المراجعة باعتبارها آلية من آليات المحاسبية لحوكمة الشركات تؤدي دوراً هاماً في تحسين مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، وجود ارتباط بين تطبيق حوكمة الشركات وبين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة من قبل الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية. أوصت الدراسة بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في السودان لتواكب متطلبات العولمة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة اهتمت بتحديد دور حوكمة الشركات في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث تعرضت لمفهوم ومبادئ وآليات حوكمة الشركات، إلا أن الدراسة الحالية تميزت عن هذه الدراسة بأنها تناولت لائحة حوكمة الشركات في السودان، والوقوف علي أثر حوكمة الشركات علي الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

41. دراسة عمر علي عبد الصمد،2009م (دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف علي الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية كأداة لتطبيق حوكمة المؤسسات، والتعرف علي سبل تفعيل قواعد حوكمة الشركات في الجزائر. هدفت الدراسة إبراز دور حوكمة المؤسسات من خلال تحديد المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة المؤسسات وزيادة كفاءتها ومصداقيتها، والتعرف علي الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وخصوصاً فيما يتعلق بمعاييرها الدولية.

([1]) محمد خليل حامد محمد، **أثر حوكمة الشركات علي نظم المعلومات المحاسبية** (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).

([2]) عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات** (الجزائر: جامعة المدية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).

ظهرت أهمية الدراسة في تناولها لحوكمة المؤسسات والتي تعتبر عاملاً حاكماً لدعم القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تمثل حوكمة المؤسسات الكيفية التي تدار بها المؤسسات وتراقب جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، أن أدوات الرقابة داخل المؤسسة تختلف عما كانت عليه في السابق وأصبحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف الهامة في المؤسسة، وإدراك العديد من ذوي الاهتمام بالمراجعة الداخلية سوءا الممارسين أو الأكاديميين للدور الحديث الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تطبيق الحوكمة. أوصت الدراسة بالاهتمام بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة بما يناسب مع متطلبات العولمة الاقتصادية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة اهتمت بتحديد دور المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات، تعرضت للعناصر الضابطة لعمل المراجعة الداخلية بجانب المجالات التي تساهم بها في تطبيق حوكمة المؤسسات، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت تطور وهيكل سوق الخرطوم الأوراق المالية، وتطرقت تقويم تطبيق آليات حوكمة في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم الأوراق المالية.

42. دراسة زايد علي عبد الخالق المنزوع،2009م (حوكمة الشركات وأثرها علي سياسة توزيع الأرباح)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة معرفة تأثير حوكمة الشركات علي سياسة توزيع الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية كبيرة الحجم والمدرجة أسهمها في سوق عمان المالي. هدفت الدراسة إلي قياس مستوي تطبيق حوكمة الشركات في سوق عمان المالي، قياس توزيع الأرباح من خلال تحليل القوائم المالية للشركات التي تمثل عينة الدراسة. ظهرت أهمية الدراسة من تناولها لنظرية توزيع الأرباح والتي تعتبر من أهم نظريات الإدارة المالية لعلاقتها المباشرة بالمساهمين وانعكاساتها علي سعر السهم. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن اختبار الاستقلالية كأحد المعايير المستخدمة للقياس من العوامل المؤثرة علي ثقة المساهم في عدالة وعرض القوائم المالية، أن الشركات الأردنية تحظي بمستوي حوكمة جيد وهذا مؤشر إيجابي بأهمية حوكمة الشركات. أوصت الدراسة بأن يعتمد المستثمرين في سوق الأوراق المالية الأردنية علي التصنيف الذي توصلت إليه الدراسة لقياس مستوي ممارسة حوكمة الشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر حوكمة الشركات علي سياسة توزيع الأرباح، وتعرضت إلي الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات وإشكالية قياس حوكمة الشركات، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت واقع تطبيق حوكمة الشركات من قبل شركات المساهمة العامة في السودان، كما تطرقت إلي معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

43. دراسة إبراهيم اسحق نسمان،2009م (دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات)[1]

([1]) زايد علي عبد الخالق المنزوع، **حوكمة المؤسسات وأثرها علي سياسة توزيع الأرباح – دراسة تطبيقية** (عمان: جامعة آل البيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة معرفة دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات من خلال تطبيق نظام محكم للمراجعة الداخلية والالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة. هدفت الدراسة إلي التعرف علي الأسس والقواعد اللازمة لإقامة نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية، وبيان الدور الذي تقوم به المعايير المهنية علاقتها بمتطلبات الحوكمة. ظهرت أهمية الدراسة من إبراز الدور الهام لإدارات المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة وفق أسس ومفاهيم جديدة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن هناك تأثير كبير للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية علي حوكمة المصارف، تطوير معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين الحوكمة في المصارف لانجاز العديد من الأهداف ولضمان تنفيذها. أوصت الدراسة بتعميق المفاهيم والمبادئ التي قضت بها المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لدي كافة المراجعين الداخليين من خلال عقد الدورات التدريبية والتأهيلية اللازمة، والعمل علي متابعة التحديث وتطوير التطبيقات السليمة لمعايير المراجعة الداخلية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت مفهوم حوكمة المصارف وبيان أهدافها ومبادئها، كما تطرقت إلي دور المراجعة الداخلية وتطوير الميثاق الأخلاقي وتطوير المعايير المهنية للمراجعة الداخلية في ضوء المهام والمسئوليات المتعلقة بها، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت طبيعة سوق الأوراق المالية الكفء وأثر التقارير المالية المنشورة عليها، كما اهتمت بالنماذج والتجارب الدولية في حوكمة الشركات.

44. دراسة Hamadi, M., and Maha , J ., 2009 (الحوكمة والتمويل بالشركات الدولية: تفسيرات سياسية، ثقافية، وقانونية)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف علي مختلف القوانين والتقارير التي صدرت علي مستوى العالم نتيجة لسوء التصرفات الإدارية وفضائح الشركات في الآونة لاستعادة الثقة وتعزيز حماية المستثمر. هدفت الدراسة إلي تبيان التفاوت بين تشريعات حماية المستثمر ومحدداتها علي مستوي العالم عن طريق المتغيرات القانونية والثقافية. تكمن أهمية الدراسة من تبنيها للأنظمة والقوانين العالمية من أجل حماية المستثمرين وزيادة فرص تمويل الشركات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، توجد تباين بين تنظيمات حماية المستثمر المقاسة بواسطة المؤشر الذي أنشأه البنك الدولي عبر واحد وثمانون دولة ناشئة ومتقدمة، أن التصنيفات المجمعة المبنية علي أبعاد ثقافية ودينية وعلي روابط قانونية تلقي الضوء علي حوكمة الشركات وحماية المستثمر، أن الاختلافات علي مستوي الدول في حوكمة الشركات يمكن تفسيرها بالرجوع إلي الفروق بين الثقافات الوطنية. أوصت

([1]) إبراهيم اسحق نسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات – دراسة تطبيقية** (غزة: جامعة الإسلامية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009م).

([2]) http://.business.illinois.edu/accountancy/conferences/italy/papers/MatoussiJardakpdf (11/9/2009). Hamadi, M., and Maha, J., **International Corporate Governance and Finance: Legal, Cultural and Political Explanations**, Research Paper, 2009., M.,

الدراسة بأن تتبني البلدان والشركات في الاقتصاديات المتقدمة والنامية الأنظمة الأكثر كفاءة في إدارة الشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت حوكمة الشركات من حيث تأثير البعد القانوني والثقافي والسياسي عليها، وتطرقت إلي دور هذه العوامل في إعادة الثقة للمستثمرين، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تطرقت إلي الممارسات المحاسبية الخاطئة وآليات الحد منها، وتناولت الآثار المرتبة علي تلك الممارسات علي كفاءة السوق.

45. دراسة Kevin, C., and et al., 2009 (الحماية القانونية للمستثمرين، حوكمة الشركات وتكلفة رأس المال)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف علي تأثير مستوي حوكمة الشركات علي تكلفة رأس المال، وكيفية انعكاسها علي حماية حقوق المستثمرين. هدفت الدراسة إلي استكشاف ما إذا كانت جودة الحوكمة يمكن أن تقلل من تكلفة الأسهم في تلك الأسواق التي تتوافر فيها الحماية القانونية للمستثمرين. تكمن أهمية الدراسة من توضحيها للعلاقة بين تطبيق الحوكمة في الدول تكلفة رأس المال. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن الحكم علي مستوي حوكمة الشركات في الشركة له تأثير كبير علي تكلفة رأس المال في أسواق الأسهم الأكثر نمواً، تأثير حوكمة الشركات علي توفير الحماية القانونية للمستثمرين تكون أكثر وضوحاً في الدول التي توفر حماية قانونية ضعيفة للمستثمرين، وأن المستثمرين في الشركات علي استعداد لدفع أعلي علاوة علي الأسهم في الشركات ذات الجودة الجيدة. أوصت الدراسة بالاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات في الدول لأنها توفر حماية للمستثمرين.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت حوكمة الشركات من حيث تأثير ها علي تكلفة رأس المال، وتطرقت إلي دور مستوي حوكمة الشركات في توفير الحماية للمستثمرين، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تطرقت إلي الدور الحوكمي للتقارير المالية في زيادة كفاءة السوق، وتناولت الأبعاد المحاسبية التي وردت في المبادئ الدولية لحوكمة الشركات.

46. دراسة سالم العجب سالم العجب،2009م (إطار علمي لتطبيق حوكمة الشركات وأثرها علي كفاءة سوق الأوراق المالية)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة حول مدي إمكانية حوكمة الشركات في توفير معلومات ذات مصداقية مالية للمستخدمين في سوق الخرطوم للأوراق المالية، بجانب مقدرتها علي زيادة كفاءة الأداء المالي للشركات المندرجة في السوق. هدفت الدراسة إلي توفير معلومات محاسبية تفي باحتياجات المهتمين بأمر الشركات المساهمة السودانية، والمساهمة في تطبيق حوكمة الشركات بتلك الشركات. ظهرت أهمية الدراسة من خلال مساعدة الشركات المساهمة العامة السودانية في تطبيق الحوكمة ورفع كفاءة السوق.

([1]) Kevin, C., and et al., **Legal Protection of Investors, Corporate Governance and the Cost of Equity Capital**, (Journal of Corporate Finance, Vol. 15, 2009), PP 267-293.

([2]) سالم العجب سالم العجب، **إطار علمي لتطبيق حوكمة الشركات وأثرها علي كفاءة سوق الأوراق المالية** (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2009م).

اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة نتائج إلي منها، تساعد حوكمة الشركات علي توفير المعلومات المالية الصادقة، تعمل أسس وضوابط حوكمة الشركات علي ترشيد وكفاءة أداء الشركات المندرجة في السوق، إتباع الشركات المندرجة في السوق لأطر الحوكمة يقلل من التلاعب بالمعلومات المالية، وأن حوكمة الشركات تقوم بزيادة سرعة وسهولة تداول الأوراق المالية. أوصت الدراسة بمساهمة كافة الجهات المشاركة في السوق في وضع دليل لحوكمة الشركات، وإعداد تقرير عن مدي تطبيق حوكمة الشركات ضمن التقارير المالية للشركات المندرجة في السوق.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت بتحديد مفهوم حوكمة الشركات ودورها في توفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات المتعاملين في السوق، إلا أن الدراسة الحالية تميزت عن هذه الدراسة بأنها تناولت آليات الحوكمة ودورها في الحد من الممارسات الخاطئة في المحاسبة، كما تناولت الدور الحوكمي للتقارير المالية وأثرها علي سوق الأوراق المالية.

47. دراسة خالد هاشم فضل التوم،2010م (نموذج محاسبي مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات بسوق الخرطوم للأوراق المالية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في الحاجة إلي وضع نموذج محاسبي يتم من خلاله التحديد الواضح لمداخل حوكمة الشركات وقياس أثرها في تحسين جودة المراجعة. هدفت الدراسة إلي إبراز مفهوم وأهمية مداخل حوكمة الشركات، وتقويم التجارب الدولية والدراسات المتقدمة لتحديد الآليات الفعالة للحوكمة. ظهرت أهمية الدراسة من خلال فعالية قواعد الحوكمة في تعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وأصحاب المصالح، وحاجة الأطراف التي لها علاقة بالمنشأة إلي الشفافية والإفصاح وجودة المراجعة. اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة نتائج إلي منها، المبادئ العامة والقواعد الأساسية تعتبر المصدر لتطبيق الحوكمة والحد من الصراع بين الفئات المختلفة ذات الصلة، هناك دور بارز لكل من المراجع الداخلي والخارجي ولجان المراجعة في تفعيل قواعد حوكمة الشركات عن طريق تقديم خدمات التأكيد بشأن نظم الرقابة وتقييم المخاطر، اختيار نماذج الحوكمة وتطبيقها في أي دولة تعتمد علي الظروف البيئة، وأن حوكمة الشركات تساعد علي توفير المعلومات الملائمة والصادقة وتعزيز عملية المساءلة. أوصت الدراسة إصدار ومعايير حوكمة الشركات بسوق الخرطوم للأوراق المالية وإلزام الجهات المعنية بها، وتأهيل مكاتب المراجعة علي كيفية العمل بقواعد الحوكمة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت خلفية تاريخية عن مفهوم حوكمة الشركات وقواعدها، كما تطرقت إلي مداخل تطبيق حوكمة الشركات بجانب تقويم التجارب السابقة في الدول، إلا أن الدراسة الحالية تميزت عن هذه الدراسة بأنها تناولت الدور المحاسبي للوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات، كما تطرقت إلي أثر المعلومات المحاسبية علي قرارات الاستثمار في سوق المال.

([1]) خالد هاشم فضل التوم، **نموذج محاسبي مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات بسوق الخرطوم للأوراق المالية** (الخرطوم: النيلين، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2010م).

48. **دراسة عبد الوهاب موسي الجعلي محمد،2010م (أثر حوكمة الشركات علي درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية)**[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف علي إمكانية التطبيق الفعال لحوكمة الشركات من خلال الإفصاح المحاسبي، لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وبيان اثر ذلك علي سوق الخرطوم للأوراق المالية. هدفت الدراسة إلي التعرف علي دور حوكمة الشركات في الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، والتعرف علي مبادئ حوكمة الشركات التي تؤثر علي قدرة السوق في تحقيق السعر العادل. ظهرت أهمية الدراسة من تناولها لتطبيق حوكمة الشركات وتطوير الممارسة المهنية للمراجعة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية. اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة نتائج إلي منها، أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد علي وجود نظام محاسبي فاعل يراعي مصالح جميع الأطراف في الشركة، أن الإفصاح المحاسبي الحالي للشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق الملية غير كافي لضمان التطبيق السليم لحوكمة الشركات، تتأثر أسعار أسهم الشركات المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية المطبقة لحوكمة الشركات بأدائها المرتفعة، وأن الشركات المدرجة بالسوق لا تلتزم بتكوين لجان المراجعة كآلية من آليات حوكمة الشركات. أوصت الدراسة بوضع دليل لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وتعديل قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لتواكب متطلبات حوكمة الشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة اهتمت بتحديد دور حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح المالي لتحديد أثرها علي جودة المعلومات المحاسبية، كما تطرقت إلي مدي تطبيق الحوكمة علي الشركات في المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، إلا أن الدراسة الحالية تميزت عن هذه الدراسة بأنها تناولت سوق الأوراق المالية وعلاقته بالمعلومات والممارسات المحاسبية الخاطئة، كما حاولت وضع إطار مقترح لقواعد حوكمة شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

49. **دراسة سميرة عطيوي،2010م (دور الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في البنوك)**[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف علي كيفية تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المصرفية، ومعرفة دور الحوكمة المؤسسية في تحسين معيار الإفصاح والشفافية وفرض القانون لتجنب الأزمات المالية. هدفت الدراسة إلي توصيف مفهومي حوكمة الشركات والحوكمة المؤسسية داخل المؤسسات المصرفية، وتوصيف المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات المصرفية. ظهرت أهمية الدراسة من كون القطاع المصرفي يختلف عن قطاع الأعمال من ناحية أن انهيار هذا الأخير قد يكون نتيجة أخطاء مجلس الإدارة وينعكس الأداء المالي بأكمله. اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي

([1]) عبد الوهاب موسي الجعلي محمد، **أثر حوكمة الشركات علي درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2010م).

([2]) سميرة عطيوي، **دور الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في البنوك** (الجزائر: جامعة أم البوادي، الملتقي العلمي الدولي بعنوان الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع- تداعيات وآفاق، 8,7 ديسمبر، 2010م).

التحليلي. توصلت الدراسة نتائج إلي منها، عولمة المصارف تفرض علي البنوك تطوير نظم المعلومات المحاسبية لتقديم المعلومات التي تقوم علي المعايير الدولية، إعداد التقارير المالية وفقا المعايير الدولية للتقارير المالية يكسب مخرجات النظام المحاسبي ثقة اكبر لدي مستخدميها. أوصت الدراسة بتطوير نظم المعلومات المحاسبية والاهتمام بالتشريعات الخاصة بتشجيع الالتزام بمعايير العمل الرقابي الدولي المتمثلة في معايير بازل.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت علي مفهوم الحوكمة المؤسسية والإفصاح والشفافية في البنوك، كما تطرقت إلي تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك ومقررات لجنة بازل والحوكمة المؤسسية، إلا أن الدراسة الحالية تميزت عن هذه الدراسة بأنها تناولت الدوافع الداخلية والخارجية للممارسات المحاسبية الخاطئة منظمات الأعمال، كما اهتمت بالمعلومات المحاسبية وأثرها علي أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.

50. دراسة معتز ميرغني سيد أحمد محمد،2011م (الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف علي مدي ملائمة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة السودانية ودوره في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات، كذلك تحديد اثر تطبيق الآليات المحاسبية والإدارية للإفصاح علي موثوقية التقارير المالية المنشورة. ظهرت أهمية الدراسة من الحاجة لمعرفة مستوي الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية وكفايته لاحتياجات المستخدمين علي اختلاف فئاتهم. هدفت الدراسة إلي التعرف علي العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وتفعيل حوكمة الشركات، ودراسة العلاقة بين الآليات المحاسبية والإدارية للإفصاح المحاسبي ودورها في تفعيل حوكمة الشركات. اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، والمنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي. توصلت الدراسة نتائج إلي منها، أن الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة السودانية تعتبر المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم، وأن الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة السودانية تحتوي علي العناصر الضرورية لتفعيل تطبيق حوكمة الشركات، وان الآليات المحاسبية والإدارية المتمثلة في مجلس الإدارة، لجنة المراجعة والمراجعة الخارجية كافية ومناسبة بشكل يدعم تطبيق حوكمة الشركات. أوصت الدراسة بإصدار دليل لأفضل الممارسات لإدارة الشركات يتضمن قواعد ومبادئ حوكمة الشركات، وتشجيع الشركات المساهمة العامة السودانية علي الالتزام بمتطلبات قواعد تنظيم الإفصاح الصادرة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت دور الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة السودانية في توفير مقومات التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية، إلا أن

([1]) معتز ميرغني سيد احمد محمد، **الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2011م).

الدراسة الحالية تميزت عن هذه الدراسة بأنها تناولت الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات، كذلك تناولت الدراسة طبيعة سوق الأوراق المالية الكفء وعلاقته بالحوكمة.

51. دراسة النور علي سعد النور،2011م (أثر تطبيق حوكمة الشركات علي كفاءة الأداء في شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في حاجة شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية إلي التطبيق السليم لآليات حوكمة الشركات، خاصة أن كثير منها يعاني من ضعف في الشفافية وضعف في عملية تطبيق الحوكمة. تظهر أهمية الدراسة من ندرة الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء، والحاجة إلي التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة من خلال التعرف علي تجارب بعض الدول في هذا المجال. هدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر التطبيق السليم لحوكمة الشركات علي كفاءة الأداء شركات المساهمة العامة، والتعرف علي دور التطبيق السليم لحوكمة الشركات في تحقيق الأهداف والخطط والاستراتيجيات وضمان سلامة اتخاذ القرارات ومحاربة الفساد. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المقارنة. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن هناك تأثير إيجابي بين حوكمة الشركات وأداء مجلس الإدارة للقيام بمهامه ومسئولياته، يوجد أثر كبير للالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في محاربة الفساد الإداري والمالي والحد منها في شركات المساهمة العامة، وأن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يساهم في جودة الأهداف والخطط والاستراتيجيات وسلامة القرارات وضمان تنفيذها. أوصت الدراسة بالاستمرار في تطوير نظام فعال لحوكمة الشركات من قبل الشركات نفسها أو من قبل الجهات الحكومية الرقابية ذات العلاقة ومنظمات الأعمال الدولية، وتفعيل دور لجنة المكافآت والتي تساعد في تحديد مكافآت ومرتبات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت علي تأثير تطبيق حوكمة الشركات علي كفاءة أداء مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية في الشركات، وتطرقت إلي قياس وتقييم مدي تطبيق الحوكمة من قبل عينة من الشركات السعودية، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تطرقت إلي دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة ومن ثم زيادة كفاءة السوق، كما سعت الدراسة إلي بناء نموذج لقياس أثر تطبيق الحوكمة علي سوق الأوراق المالية.

52. دراسة عامر الطيب أحمد عبد الله،2012م (حوكمة الشركات ودورها في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية بالتطبيق علي شركات التأمين السودانية)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن القوائم المالية لشركات التأمين بشكها الحالي لا تفي باحتياجات مستخدميها وتعكس ورائها أوضاع مالية غير صحيحة مم ينعكس سلبا علي ثقة المستخدمين في مخرجات النظام المحاسبي التي تعدها شركات التأمين في السودان. تظهر أهمية الدراسة من تناولها لأهمية وأثر تطبيق حوكمة الشركات علي جودة المعلومات المحاسبية، وأهمية الشفافية في الإفصاح عن

([1]) النور علي سعد النور، **أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال غير منشورة، 2011م).

([2]) عامر الطيب أحمد عبد الله، **حوكمة الشركات ودورها في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية بالتطبيق علي شركات التأمين السودانية** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2012م).

المعلومات اللازمة للمساعدة في ترشيد القرارات الاستثمارية. هدفت الدراسة إلي التعرف علي دور حوكمة الشركات في زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية. اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، بالإضافة إلي المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن هناك علاقة بين مفهوم حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، تطبيق الحوكمة بشركات التأمين السودانية ينعكس إيجابا علي ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية، تطبيق الحوكمة يزيد من درجة الاعتماد علي المعلومات المحاسبية مما يساعد في اتخاذ القرارات الإدارية بالنسبة لمستخدميها. أوصت الدراسة بتطبيق الحوكمة بشركات التأمين السودانية واجب ضروري، وضرورة إنشاء اتحاد شركات التأمين السودانية مركز لتدريب إدارات شركات التأمين علي مفهوم حوكمة الشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت علي تأثير تطبيق حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية لشركات التأمين السودانية، وتطرقت إلي كيفية تحقيق جودة المعلومات المحاسبية لشركات التأمين السودانية من خلال تفعيل حوكمة الشركات، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تناولت إلي دور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية، كما تعرضت إلي مفهوم سوق الأوراق المالية وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية المنشورة.